الإسكوا في الإعلام /ESCWA in the news

12 Nov 2015

تونس : ورشة عمل حول قرار مجلس الامن رقم 1325 المتعلق بالمرأة والسلام بالمنطقة العربية تطاوين

تستضيف تونس اليوم الثلاثاء ورشة عمل رفيعة المستوى حول تنفيذ قرار مجلس الامن رقم 1325 لسنة 2000 حول المرأة والسلام في المنطقة العربية وذلك باشراف لجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا « اسكوا » وبالشراكة مع لجنة الامم المتحدة الاقتصادية لافريقيا مكتب شمال افريقيا ومع الاتحاد البرماني العربي.

تهدف ورشة العمل وفق بيان صادر عن مكتب منظمة الامم المتحدة بتونس تلقت وكالة تونس افريقيا للانباء نسخة منه الى تعزيز المعرفة وتبادل التجارب ورفع مستوى الخبرات حول محورى الوقاية من النزاع وحماية المرأة اثناء النزاع وبعده ضمن قرار مجلس الامن رقم 13250 كما تسعى الى تيسير نقاش معمق حول دور الاجهزة التشريعية والتنفيذية في مراجعة التشريعات الوطنية ذات العلاقة وانفاذ الاليات التنفيذية من اجل تنفيذ هذا القرار على المستوى الوطني.

وتعقد هذه الورشة وهي الاولى ضمن ثلاثة ورشات عمل تحت اطار مشروع اقليمي تنفذه الاسكوا بهدف رفع قدرات الربلمانات العربية والجهات المعنية لتنفيذ قرار مجلس الامن رقم 1325.

كما يقوم المشروع بتطوير ادوات معرفية ومرجعية تساعد في ردم الفجوات التشريعية وانفاذ اليات موسسية تنسجم مع قرار مجلس الامن في سياق تمكين المراة العربية ووقايتها من العنف وخاصة العنف خلال فترة النزاع المسلح.

ويشارك في الورشة التي تتواصل اشغالها على مدى ثلاثة ايام برلمانيون ومسوءولون حكوميون من تسعة دول عربية هي تونس والاردن والسودان والعراق وفلسطين ولبنان وليبيا والمغرب وموريتانيا اضافة الى خبراء اقليميين ودوليين.

تونس تستضيف ورشة عمل حول قرار مجلس الأمن 1325
الصباح التونسية

تعقد لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا الإسكوا وبالشراكة مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا – مكتب شمال أفريقيا، ومع الاتحاد البرلماني الدولي، ورشة عمل رفيعة المستوى حول تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1325 للعام 2000 حول المرأة والأمن والسلام في المنطقة العربية، وذلك بين 10 و13 نوفمبر الجاري، في تونس العاصمة

الأخبار/News

وقائع مفاوضات "تسوية الضرورة": الكل رابح

السفير

على الطريقة اللبنانية المعتادة، وُلدت التسوية التشريعية في ربع الساعة الأخير، موزعة «عوائدها» بين أطراف الأزمة المستجدة.
إنها «تسوية الضرورة» التي منحت الجميع حبل نجاة، قبل الغرق في رمال الميثاقية المتحركة، وانفلاش الأزمة في الشارع المحتقن طائفياً.
صحيح ان متطلبات التكتيك السياسي أطالت أمد الرقص على حافة الهاوية، لكن الكل كان يدرك ان الانزلاق الى ما بعدها مكلف، وأن اللعبة قد تخرج حينها عن السيطرة، فكان لا بد من النزول عن الحافة قبل ان يفقد أي من اللاعبين توازنه او اتزانه.
من الرياض التي التقى فيها ما يشبه مجلس وزاري لبناني مصغر يعجز عن الاجتماع في لبنان، الى بيروت التي تلاحقت فيها الاجتماعات، احتدم السباق بين التسوية والشارع، الى ان وُلد المخرج والإخراج بجهد من نبيه بري، ميشال عون، سعد الحريري، سمير جعجع، وليد جنبلاط، و «حزب الله» مع تفاوت نسبة إسهام كل منهم في «تسوية الضرورة.«
ويمكن القول إن التفاهم على إقرار قانون الجنسية من دون تعديلات جوهرية كان العنصر الحاسم في الدفع نحو التسوية، أما ما اتُفق عليه في شأن قانون الانتخاب فهو أقرب الى «ربط نزاع» أو «إعلان نيات» سيكون موضع اختبار في المرحلة المقبلة، وبالتالي فإن هذا البند في التسوية يحمل رمزية سياسية أكثر مما يحمل نواة حل واضح.
وقد تركز البحث في هذا البند حول أمرين: كيف يمكن وضع سقف زمني للنقاش حول قانون الانتخاب حتى لا يظل هذا الملف عائماً في الوقت الضائع، وما هو المطلوب للحؤول دون ظهور أي طرف وكأنه خرج خاسراً من التفاوض بخصوص هذه النقطة، فكانت في الخلاصة المعادلة المعروفة وهي: لا جلسة تشريعية جديدة من دون قانون الانتخاب.
ويبدو واضحاً ان الجميع خرجوا من الأزمة رابحين، بفعل قابلية «التسوية المطاطة» للتأويل، كلٌ وفق موقعه:
» -التيار الوطني الحر» و«القوات اللبنانية» انتزعا التزاماً بإقرار قانوني استعادة الجنسية وتحرير أموال البلديات، وتعهداً بمناقشة وإقرار قانون الانتخاب في أول جلسة تشريعية لاحقة، إضافة الى تكريس ثنائية «التيار - القوات» التي أثبتت جدواها بمعايير الشارع المسيحي، في ترجمة لمفاعيل «إعلان النيات.«
-الرئيس نبيه بري حافظ على ثوابته، ولم يتراجع، برغم كل الضغوط، عن موقفه المعلن وهو عقد جلسة تشريع الضرورة في موعدها المحدد، ووفق جدول الاعمال المقرر. ولكن بري استطاع ان يمزج تصلبه هذا بمرونة تفاوضية قادته الى ان يكون عنصراً حاسماً في إنجاز التسوية بعد الضمانات التي قدمها بتصويت «كتلة التنمية والتحرير» على قانون استعادة الجنسية، بمعزل عن موقف «تيار المستقبل»، إضافة الى الليونة التي أبداها حيال المخرج المتعلق بقانون الانتخاب.
-الرئيس سعد الحريري قطف «زهرة التسوية» من خلال تطوعه للتعهد بعدم حضور أي جلسة تشريعية مستقبلاً، لا يتصدر قانون الانتخاب جدول أعمالها.
» -حزب الله» خرج من الإحراج سالماً، بعدما نجت العلاقة بين حليفيه من «وعكة صحية» صعبة، علماً أن الحزب أدى بعيداً عن الأضواء دوراً حيوياً في المساهمة في ترطيب الأجواء بين بري وعون.
رواية التسوية
بدأت نواة التسوية تتكون في الرياض، خلال الاجتماعات التي عُقدت أمس وأمس الأول بين الرئيس سعد الحريري والوفد اللبناني برئاسة الرئيس تمام سلام، وبين أعضاء الوفد أنفسهم لا سيما الوزيرين علي حسن خليل وجبران باسيل اللذين كانا على اتصال دائم مع عين التينة والرابية.
ومع بدء نضوج أفكار المخرج، نقل الرئيس سعد الحريري ليل أمس الاول الى رئيس حزب «القوات» سمير جعجع اقتراحات للمعالجة تتضمن، في أبرزها، التزامه الشخصي بعدم مشاركة «كتلة المستقبل» في أي جلسة تشريعية مقبلة لا تكون مخصصة لمناقشة قانون جديد للانتخاب وإقراره، والتصويت على قانون

استعادة الجنسية من دون تعديلات اساسية.
على الفور، اتصل جعجع بالنائب ابراهيم كنعان في وقت متأخر من الليل ودعاه الى زيارته على عجل، «لأن هناك أموراً طارئة استجدت». وبالفعل، توجه كنعان الى معراب حيث التقى جعجع حتى قرابة الواحدة والنصف فجراً، واطلع منه على اقتراحات الحريري.
وتحسباً لكل الاحتمالات، نوقشت في اجتماع معراب أيضا خطوات التصعيد التي كان سيتم اللجوء إليها، في حال فشل خيار التسوية، ومنها تنظيم تجمعات مشتركة لمحازبي «القوات» و «التيار» و «الكتائب» في بيروت وجميع المناطق التي تملك هذه القوى وجوداً فيها، إضافة الى الإضراب العام.
في السابعة صباح اليوم التالي، وصل كنعان الى الرابية حيث التقى العماد ميشال عون ونقل اليه اقتراحات الحريري وحصيلة اللقاء مع جعجع.
ولاستكمال الصورة، اتصل عون بوزير الخارجية جبران باسيل في الرياض، واطلع منه على أجواء الاجتماعات التي كانت تعقد في السعودية، سواء بين الحريري والوفد اللبناني المشارك في القمة العربية - الاميركية الجنوبية، او بين باسيل والوزير علي حسن خليل.
مع مرور الوقت، بدا أن التسوية آخذة في الاختمار، ولم تعد تنقصها سوى لمسات سياسية أخيرة.
وبالفعل، التقى بري أمس كنعان في عين التينة، حيث جرى استكمال كل عناصر التسوية، وهي:
إقرار قانون استعادة الجنسية وتحرير أموال البلديات، إدراج قانون الانتخاب على رأس جدول أعمال الجلسة التشريعية المقبلة، تشكيل لجنة نيابية مصغرة من جميع الكتل مع مهلة شهرين لإنجاز مشروع قانون انتخاب متوافق عليه، وفي حال فشل اللجنة تتم إحالة كل المشاريع الانتخابية المطروحة الى اللجان المشتركة.
وخلال الاجتماع، اتصل كنعان بعون، وأبلغه بالنتائج الإيجابية التي تقرر في ضوئها وقف التحرك في الشارع، ثم تحادث بري وعون عبر الهاتف، فقال الأول للثاني: مبروك.. وعقبال المصالحات المقبلة، فأجابه الجنرال مبتسماً: هذا يعني أنك تتوقع مشكلات إضافية..
ووفق السيناريو المعدّ، يُفترض ان يطلب «التيار» خلال جلسة اليوم سحب التوصية السابقة الصادرة عن مجلس النواب بعدم إقرار قانون الانتخاب قبل انتخاب رئيس الجمهورية.
مبادرة نصرالله
وبالتزامن مع نضوج تسوية الجلسة التشريعية، أطلق الأمين العام لـ «حزب الله» السيد حسن نصرالله ما يشبه «المبادرة السياسية»، داعياً الى تسوية داخلية شاملة، لا تنتظر الخارج.
وقال نصرالله خلال الاحتفال أمس بـ «يوم الشهيد» إنّ المعالجة بالحبّة، أي بالموضوع، متعبة جداً ولا توصل غالباً إلى نتيجة. أضاف: تعالوا لنضع الأمور الأساسية في سلة واحدة وننجز تسوية، وعندما أقول تسوية يعني الناس بدها تأخذ وتعطي، من أجل مصلحة البلد.
ودعا الى عدم انتظار أي شيء من الخارج، «لأن الخارج كله مشغول عنّا.«
وتابع: تعالوا لنتحدث في رئاسة الجمهورية، الحكومة المستقبلية، رئيس الحكومة، تركيبة الحكومة، عمل المجلس النيابي، وقانون الانتخاب. وفي الرئاسة، لا أحد يواجهنا بأننا نتخلى عن مرشحنا. يمكن أن يكون النقاش في التسوية أن هذا مرشح فريقنا لرئاسة الجمهورية ونحن نصرّ على هذا الترشيح، لكن نفتح باب نقاش حتى تقبلوا به.
واعتبر ان قانون الانتخاب هو العامل الاساسي في إعادة تكوين السلطة، وهذا الموضوع ليس بسيطاً بل بحاجة الى نقاش حقيقي.
ولفت الانتباه الى أن «هناك أناساً ينتظرون 7 أيار جديداً أو شيئاً مشابهاً. هذا التفكير خطأ، 7 أيار أعود وأذكر كان رد فعل على 5 أيار ودفاعاً عن سلاح المقاومة، هذا هدفه، لكن نتيجته كانت مؤتمر الدوحة. لكن لو اليوم أي أحد قام بشيء مثل 7 أيار، لا يوجد في العالم العربي من يستطيع أن يأتي ويلم الناس ويضعهم في طائرة.«
وقال: من دون تضييع الوقت، ومن دون هذا الاستنزاف للناس، القوى السياسية الحقيقية في لبنان مدعوّة إلى تسوية سياسية حقيقية، سواء عبر الحوار الذي يرعاه الرئيس بري في المجلس النيابي أو عبر شكل آخر، هذه في النهاية آليات نقاش، ولكن هذا هو المخرج«

مبادرة الحريري تنقذ الجلسة النيابية

الحياة

أدى مخرج (مبادرة) اقترحه زعيم تيار «المستقبل» رئيس الحكومة اللبنانية السابق سعد الحريري الى تمرير قطوع مقاطعة كتل مسيحية رئيسة الجلسة النيابية التشريعية، من عنق الزجاجة أمس، فأعلنت كتلتا نواب «تكتل التغيير

والإصلاح» بزعامة العماد ميشال عون و «القوات اللبنانية» حضورهما الجلسة اليوم على قاعدة «لا يفنى الذئب ولا يموت الغنم».
وبقدرة قادر تراجع الاستقطاب الطائفي الإسلامي - المسيحي بين الفرقاء المعنيين، بعدما بلغت التعبئة السياسية والإعلامية ذروة لم يشهدها لبنان منذ سنوات، كادت تودي ببعض التحالفات داخل قوى 8 آذار و14 آذار على السواء. وأعلن الحريري مبادرته ظهر أمس بتأكيد مشاركة «المستقبل» في الجلسة التشريعية لإقرار المشاريع المالية التي تتعلق بمصالح لبنان المالية وعلاقته بالمجتمع الدولي، والتزم عدم حضور أي جلسة تشريعية بعد جلسة اليوم وغد، لا تكون مخصصة لإقرار قانون جديد للانتخاب مع تصويت نواب كتلته لمصلحة قانون تحديد شروط استعادة الجنسية اللبنانية، كما تخلص إليه اللجنة النيابية التي درسته على مدى الأيام الثلاثة الماضية، وانتهت أمس إلى اتفاق عليه.
وبينما أعطى مخرج الحريري لرئيس البرلمان نبيه بري حقه في الإصرار على عقد الجلسة اليوم بتأكيد حضور «المستقبل» لها، وأعطى للعماد عون ورئيس «القوات» سمير جعجع امتناع نواب «المستقبل» عن حضور أي جلسة مقبلة لا تبحث قانون الانتخاب، تلقف جعجع وعون المبادرة وقبلا بها بعدما كان الأول ناشد الحريري أن يحافظ على الميثاقية التي تقضي في رأيه بعدم عقد أي جلسة لا تشارك فيها «القوات» ونواب «التيار الوطني الحر» وحزب «الكتائب».
وفيما قال مصدر نيابي في «التيار الحر» لـ «الحياة»، إن اشتراط الحريري وضع قانون الانتخاب على جدول أعمال أي جلسة مقبلة لحضورها، يعني إقفال البرلمان بعد إقرار القوانين المالية الملحة اليوم، نظراً الى صعوبة الاتفاق على هذا القانون، فإن الأمين العام لـ «حزب الله» السيد حسن نصرالله فتح كوة في جدار التأزم السياسي، حين دعا للمرة الأولى منذ زمن الى «تسوية سياسية شاملة»، لأن «المعالجة بالحبة والموضوع صعبة جداً»... ودعا نصرالله الى وضع «الأمور الأساسية في سلة واحدة ونعمل تسوية، وهذا يعني أن الناس تأخذ وتعطي». واعتبر أن هذه السلة «تشمل فتح باب النقاش على رئاسة الجمهورية من دون أن نتخلى عن مرشحنا، والحكومة المستقبلية وشكلها وقانون الانتخاب». ونصح بعدم انتظار الخارج أو أي حدث داخلي، فالبعض ينتظر 7 أيار جديداً في وقت كان 7 أيار رداً على 5 أيار.
وإذ شكر نصرالله كل من تعاطى بمسؤولية مع المخرج في شأن عقد الجلسة النيابية اليوم، قال مصدر نيابي حليف لـ «حزب الله»، إن دعوة أمينه العام الى التسوية الشاملة على سلة مواضيع فتحت الباب لإعطاء دفع لهيئة الحوار الوطني وللحوار الثنائي بين الحزب و «المستقبل».
وكان مساعد وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان زار بري أمس وأعلن دعم إيران العملية السياسية في لبنان وانتخاب رئيس في أقصر فترة.
وكان الحريري سعى في الأيام الثلاثة الماضية الى مخرج لعقد الجلسة النيابية التشريعية بعد قرار «القوات» و «التيار الحر» مقاطعتها لعدم وضع قانون الانتخاب على جدول أعمالها، وطرحت صيغ عدة لم تنجح في تنفيس الاحتقان، الى أن طَرح المخرج الذي صدر في بيانه ظهر أمس، بعد أن تشاور مباشرة مع الرئيس بري، ومع العديد من الفرقاء حتى ساعة متأخرة ليل أول من أمس، سواء بالاتصال المباشر أو عبر مدير مكتبه نادر الحريري. وشملت الاتصالات وزراء المال علي حسن خليل والخارجية جبران باسيل والصحة وائل أبو فاعور في السعودية، الذين نقلوا اقتراح الحريري الى مراجعهم القيادية، فيما نقل نائب رئيس حزب «القوات» جورج عدوان الى جعجع ما يطرحه الحريري، والتقى جعجع بعد منتصف ليل الثلثاء النائب إبراهيم كنعان الذي نقل صباح أمس الى العماد عون نصيحة رئيس «القوات» بالتجاوب مع مبادرة الحريري، وهكذا كان.

نصرالله: تعالوا إلى تسوية شاملة... رئاسة و حكومة و قانون انتخابات

السفير

دعا الأمين العام لـ «حزب الله» السيد حسن نصر الله الى «تسوية سياسية شاملة على المستوى الوطني. في الرئاسة، ونقول: لا احد يواجهنا بأننا نحن نتخلى. لا.. لا.. يمكن أن يكون النقاش في التسوية أنه هذا مرشح فريقنا لرئاسة الجمهورية ونحن نصرّ على هذا الترشيح، لكن نفتح باب نقاش حتى تقبلوا به. تعالوا

لنتحدث، في رئاسة الجمهورية، الحكومة المستقبلية، رئيس الحكومة، تركيبة الحكومة، المجلس النيابي وعمل المجلس النيابي، وقانون الانتخاب.«
واستهل نصر الله كلمته في احتفال «يوم الشهيد» الذي أقيم في «مجمع سيد الشهداء» في الضاحية الجنوبية، بالتأكيد أنّه «حتى اليوم، بعد 33 عاماً، ما زالت عملية الاستشهادي أحمد قصير هي الأضخم والأقوى في تاريخ الصراع وتاريخ المقاومة»، وقال: «عندما نتحدث عن زمن الانتصارات، فإنّ هذه الانتصارات تحصل ببركة دماء هؤلاء الشهداء. طبعاً كل الشهداء، لا أتحدث هنا عن شهداء حزب الله فقط. شهداء كل فصائل المقاومة، شهداء الجيش اللبناني، شهداء فصائل المقاومة اللبنانية والفلسطينية في لبنان، شهداء الجيشين اللبناني والسوري في لبنان على مدى عقود.«...
وشدد على أنّ «لبنان اليوم بمنأى عن الخطر بنسبة كبيرة جداً، أيضاً ببركة هذه الدماء والتضحيات والشهداء من رجال المقاومة ومن ضباط وجنود الجيش اللبناني.«
ولفت الى أنّ «حكومة العدو تستطيع أن تحاصر الشعب الفلسطيني، ولكنها لا تستطيع أن تحاصر الأفراد فرداً فرداً، لا تستطيع أن تمنع وصول سكين إلى يد رجل أو امرأة، إلى شاب أو شابة، ولا تستطيع أن توقف هذه المواجهة طالما أن شباب فلسطين وشابات فلسطين يملكون روح المقاومة.«
وقال: «مسؤوليتنا أن نحافظ على هذه الروح الجهادية، لأنهم منذ عقود يعملون على كسر هذه الروح، كما هي مسؤوليتنا أن نحفظ سلاح المقاومة لتحرير ما تبقى من أرض، لردع العدوان، لنكون جزءاً من الأمة التي تستعيد مقدساتها.«
ثم تناول زيارة نتنياهو للبيت الأبيض مسجلاً ملاحظتين:
»الأولى، يظهر الموقف الاميركي الصلب إلى جانب إسرائيل والتزام أميركا المطلق بأمن إسرائيل ومصالحها وتفوقها المطلق على كل الحكومات والشعوب والدول العربية والإسلامية. ونقول لكل شعوبنا، أو لكل الذين يراهنون على أميركا: هذه هي أميركا، في موضوع إسرائيل لا يوجد حزب جمهوري وحزب ديمقراطي، ولكن يوجد أميركا التي تتبنى إسرائيل بالمطلق.
الثانية، أُعلِنَ أنه من جملة الموضوعات التي يريد أن يناقشها أوباما مع نتنياهو هو موضوع حزب الله، وأنا أعتبر هذا الأمر شهادة جديدة، لشهدائنا ولحزب الله ولكل من يقف معه، أننا موجودون في الجبهة الصحيحة. لأن عندما يأتي اليوم الذي تمدحنا فيه اميركا وتبجّلنا وتتغزل بنا يجب أن نعرف أننا في الموقع الخطأ.«
واعتبر أنّ الحرب العسكرية على لبنان «قائمة في أي وقت، ولكن نحن نستبعد ذلك بسبب كلفة هذه الحرب على إسرائيل، وهي تعرف ذلك، بسبب معادلة الردع القائمة في لبنان. ولكنهم سيستمرون في الاستهداف الأمني، وفي الضغط الاقتصادي على كل من يظنون أو يعتقدون أو يشتبهون بأنه يمكن أن يؤثر أو يساعد في البنية الاقتصادية والمالية لبيئة المقاومة.«
ودعا نصر الله «إلى الوعي واليقظة وتحمّل المسؤولية والانتباه، وأيضا ندعو مَن هم في لبنان وفي غير لبنان لأن لا يكونوا شركاء أوباما ونتنياهو.«
بعدها انتقل الى الحديث عن تطورات المنطقة خصوصاً في سوريا واليمن، مؤكداً أنه «يوماً بعد يوم يتأكد للجبهة الأخرى، للمعسكر الآخر، لأميركا وحلفائها وإداراتها من دول وتنظيمات وجماعات مسلحة، أنها غير قادرة على حسم المعركة، مهما أجّلت الحلول السياسية في اليمن وفي سوريا.«
أضاف: «ما حصل بالأمس في منطقة حلب، سواء على مستوى الريف الجنوبي والتقدم الواسع للقوات والخسائر الفادحة للجماعات المسلحة، أو على مستوى تحرير أو فك الحصار عن مطار كويرس، بعد ثلاث سنوات من الحصار، أمر بالغ الدلالة.«
واعتبر أنّ هذا التطور «هو رسالة إلى أولئك الذين يريدون أن يقدموا دائماً تصويراً في فيينا أو غير فيينا. وهي رسالة لأميركا وأدواتها وحلفائها وأصدقائها أن عليكم أن تسقطوا الخيار العسكري، أن تذهبوا بشكل جدي إلى حل سياسي واقعي بدون شروط تعجيزية ولا شروط خنفشارية ولا شروط استعلائية، لا في سوريا ولا في اليمن ولا في أي مكان آخر.«
لبنانياً أشار نصر الله الى أنّنا «بلد عالق. الآن نكتشف من خلال أزماتنا السياسية وغيرها أنه يوجد مشكلة حقيقية ومشكلة كبيرة وأنه يوجد فراغ هنا في مكان ما، يوجد فراغ يجب سدّه. لا سننتظر، لا مؤتمر تأسيسي ولا تعديل اتفاق طائف ولا شيء. في مكان ما إذا كان نظرياً موجود يجب أن نتفق على تفسيره. بالنهاية لا يمشي بلد إذا كان لا يؤول الأمر في نهاية المطاف إلى مرجعية معينة، سواء هذه المرجعية دستورية واضحة جداً، مرجعية قانونية او مرجعية حكماء او مرجعية سلطة. بلد من دون مرجعية نهائية تحسم عندها خلافاته هذا بلد ليس لديه قابلية بقاء وقابلية حياة وينتقل من مشكلة إلى مشكلة ومن أزمة إلى أزمة.«
ورأى أنه «من الأفضل للبلد والأحسن للبلد أن نكون جميعاً حاضرين في الجلسة التشريعية.«
واعتبر أنّ «المعالجة بالحبّة، أي بالموضوع، متعبة جداً ولا توصل غالباً إلى نتيجة». أضاف: «نحن كفريق نقول نحن جاهزون. تعالوا لنضع الأمور الأساسية، وليس الأمور الهامشية والجزئية والجانبية، الأمور الأساسية في سلة واحدة ونعمل تسوية، عندما أقول تسوية يعني العالم بدها تأخذ وتعطي، من أجل البلد، من أجل

مصلحة البلد، لا ننتظر أي شيء في الخارج، الخارج كله مشغول عنا.«
ولفت الى أن «هناك أناساً ينتظرون 7 أيار جديدا أو شيئا مشابها. هذا التفكير خطأ، 7 أيار وأعود وأذكر كانت رد فعل على 5 أيار ودفاعاً عن سلاح المقاومة، هذا هدفها، لكن نتيجتها كانت مؤتمر الدوحة. لكن لو اليوم أي أحد قام بشيء مثل 7 أيار، لا يوجد أحد في العالم العربي يستطيع أن يأتي ويلم العالم ويضعهم في طائرة ويأخذها.«
وقال: «إذاً بدون تضييع الوقت، وبدون هذا الاستنزاف للناس، القوى السياسية الحقيقية في لبنان مدعوة إلى أن ندخل، الآن نفس الحوار الذي يرعاه الرئيس بري في المجلس النيابي أو شكل آخر لا أعرف، هذا في النهاية آليات نقاش. نبحث عن تسوية سياسية حقيقية. هذا هو المخرج.«

خرق في التعطيل مع "ترحيل" قانون الانتخاب الجمهورية

التسوية تَحَقّقت. المخاوف من مواجهة طائفية تبدّدت. تشريع الضرورة فرضَ اتّفاق الضرورة. المجلس النيابي يفتح أبوابه اليوم للتشريع، لا لانتخاب رئيس جديد للجمهورية، ولكن هذا بحدّ ذاته يُعتبر إنجازاً في سياق التعطيل الذي يضرب كلّ المؤسسات الدستورية، الأمر الذي يجعل الشعب اللبناني يستبشر خيراً بأن ينسحب ما تَحقّق نيابياً على رئاسة الجمهورية والحكومة، خصوصاً مع دعوة الأمين العام لـ»حزب الله» السيّد حسن نصر الله إلى «تسوية سياسية شاملة على المستوى الوطني، تشمل رئاسة الجمهورية، الحكومة المستقبلية، رئيس الحكومة، تركيبة الحكومة، المجلس النيابي وعمل المجلس النيابي، قانون الانتخاب». فعلى الطريقة اللبنانية إذاً، وتحديداً وفقَ القاعدة التاريخية المعمول بها «لا غالب ولا مغلوب» خرجَ الكلّ منتصراً: رئيس مجلس النواب نبيه بري حافَظ على موعد الجلسة (بيغ بن) وجدول أعمالها، و»القوات اللبنانية» و»التيار الوطني الحر» نجَحا بتمرير استعادة الجنسية الذي كان يَصطدم بعراقيل عدة تَحول دون إقراره، مقابل ربطِ النزاع بقانون الانتخاب الذي أصبح على الطاولة، خصوصاً مع المخرج-الحلّ الذي وفّرَه الرئيس سعد الحريري بتعهّدِه «عدمَ حضور أيّ جلسة تشريعية بعد الجلسة الحاليّة لا تكون مخصّصة لمناقشة قانون جديد للانتخابات، بهدف التوصّل إلى صيغة لإقراره». وإذا كانت جلسة اليوم ستصادِق على التسوية الرباعية التي تمّ التوصّل إليها لجهة إقرار قانون استعادة الجنسية، وقانون تحرير أموال البلديات، وسلسلة القوانين الماليّة الضرورية، وتشكيل لجنة نيابية لإعداد قانون انتخاب، فإنّ الأنظار بهذا المعنى لم تعُد موجّهة إلى هذه الجلسة المعلومة النتائج، بل في أربعة اتّجاهات: التسوية الشاملة التي تحدّثَ عنها نصرالله وكيفية ترجمتِها، انسحاب مفعول التسوية على المؤسسات الأخرى أم عدمه، مصير قانون الانتخاب، مستقبل العلاقة بين مختلف المكوّنات بعد الأزمة الأخيرة. وفي سياق آخر علمت «الجمهورية» أنّ الحوار الثنائي بين «المستقبل» و»حزب الله» تأجّل من مساء اليوم إلى مساء غدٍ الجمعة بسبب الانشغال في الجلسة التشريعية. وفي المعلومات أنّه سيُصار إلى توسيع نقاط البحث للاستفادة من المناخات الإيجابية.
بمشاركة جميع الكتل، بمن فيهم «التيار الوطني الحر» و«القوات اللبنانية»، وبمقاطعة الكتائب، لرفضِها التشريعَ في ظل الشغور الرئاسي، تلتئم جلسة «تشريع الضرورة»، اليوم وغداً، بعد مرحلة مفاوضات طويلة ودقيقة كادت تدخِل البلد في أزمة جديدة ومن طبيعة طائفية هذه المرّة، لولا مسارعة مختلف القوى إلى استيعاب الوضع والموقف والوصول إلى مساحة مشتركة تنقِذ الجلسة التشريعية وتطلِق دينامية سياسية جديدة.

بنود التسوية

وعلى أثر مفاوضات مضنية ولقاءات مكّوكية بين كلّ القوى السياسية واتصالات بين بيروت والرياض وحبس أنفاس، نضَجت التسوية التي تضمّنت النقاط الآتية:

ـ إقرار قانون الجنسية كما أحيلَ إلى الهيئة العامة بعد تعديل في بعض بنوده.
ـ إقرار قانون تحرير أموال البلديات، الذي قدّمه عون سنة 2013 بلا حسومات ولا سوكلين. ما يؤمّن لصناديق تنميتها نحو ألفَي مليار ليرة.
ـ إقرار سلسلة القوانين المالية الضرورية، والتي تَحوز على إجماع القوى السياسية.
ـ الاتّفاق على سحب توصية سابقة للمجلس، حول عدم أولوية قانون الانتخاب. وذلك بناءً على طلب ممثّلي تكتّل التغيير والإصلاح.
ـ تشكيل لجنة نيابية مصغّرة، مع مهلة شهرين لإعداد قانون انتخاب وإقراره. وإلّا فلا تشريعَ، كما تعهّد الحريري ووافقَه

.الجميع

غرفة عمليات

وكانت خطوط الاتصال بين بيروت والرياض قد ظلّت مفتوحة وتحوَّل جناح رئيس الحكومة تمام سلام في فندق الريتز- كارلتون غرفة عمليات منذ وصوله الى الرياض، وهو ترَأس مساء امس الأول اجتماعاً حضَره الوفد الوزاري المرافق وبحَث .المجتمعون في سُبل إيجاد مخرج للمأزق التشريعي

واتّصل عون بالوزير جبران باسيل مستعجلاً عودته الى بيروت تحضيراً للحراك المسيحي على الارض، كذلك استعجَل .النائب وليد جنبلاط عودة الوزير وائل ابو فاعور من الرياض

بدوره، ظلّ الوزير علي حسن خليل حتى ساعات الفجر على اتّصال مع رئيس مجلس النواب نبيه بري، كذلك فعلَ باسيل مع .عون
.«وقال ابو فاعور: «لقد انتظرناها من بيروت فأتَت من الرياض

الحريري

بدوره، أجرى الحريري في مقر إقامته في الرياض سلسلة اتصالات، واستقبل كلّاً من ابو فاعور وباسيل، كما عَقد خلوة مع . خليل، قبل ان يستقبل سلام ويَعقد معه خلوةً ليولِم بعدها على شرفِه في حضور الوفد الوزاري

وكان الحريري أكّد مشاركة تيار «المستقبل» في الجلسة التشريعية لإقرار المشاريع المالية التي تتعلق بمصلحة لبنان المالية والاقتصادية وعلاقته بالمجتمع الدولي في هذا المجال». وأكّد «التزام التيار بعدم حضور أيّ جلسة تشريعية بعد الجلسة .«المشار إليها أعلاه لا تكون مخصّصة لمناقشة قانون جديد للانتخابات، بهدف التوصّل إلى صيغة لإقراره

وطالبَ باعتماد «مبدأ التصويت لإقرار قانون تحديد شروط استعادة الجنسية اللبنانية كما تَخلص إليه اللجنة النيابية العاكفة على وضع نصّه النهائي»، داعياً «الزملاء من الكتَل النيابية كافّة لحضور الجلسة على الأسُس المبينة أعلاه تكريساً للشراكة والعيش المشترك، وتأكيداً منّا جميعاً لضرورة التكاتف والتضامن في هذه المرحلة للعبور بالوطن الحبيب لبنان إلى برّ .«الأمان

التنازلات المتبادلة

وقالت مصادر واكبَت الاتصالات السياسية لـ«الجمهورية» إنّ التنازلات المتبادلة فعلت فِعلها في الساعات الأخيرة التي تمّ التأسيس لها على وقعِ التجاذبات الكبرى التي بلغَت الذروة من خلال الحراك المسيحي واللقاء الحزبي المسيحي الثلاثي الذي شهدَه البيت المركزيّ لحزب الكتائب مساء الثلثاء، الأمر الذي فرضَ إعادة نظر شاملة بالبنود، فتراجَع الجميع خطوةً واحدة .إلى الوراء، الى ان تمَّت التسوية

والتنازلات هي التي أدّت إلى ولادة مشروع قانون استعادة الجنسية، فيما تنازلت «القوات» و«التيار» عن أولوية بتّ قانون الانتخاب الذي أحيلَ الى لجنة هي الثالثة التي تكلَّف هذه المهمة منذ انتخابات العام 2009 إلى اليوم ضمن مهلة الشهرين .بعدما فشلَت لجان سابقة بوضعِه خلال عام بعد انتخابات 2009 وبعد التمديد الأوّل والثاني للمجلس

وسط هذه الأجواء، يُطرَح السؤال: هل إنّ الاتفاق السياسي الحاصل سيقتصر على الجلسة التشريعية ام أنّه سينسحب على الملفات الأخرى؟ وهل ستُحَلّ الأزمة الحكومية بعد حلّ الأزمة التشريعية؟

وفي هذا الإطار تجيب مصادر وزارية بالقول لـ»الجمهورية»: «إنّ حدود هذا الوئام أقصاه يوم الاثنين المقبل، حيث يعود .«بعده البلد مجدّداً إلى الاشتباك السياسي

وتكشف المعلومات أنّ رئيس الحكومة لم يعُد مستعدّاً لقبول حكومته مشلولةً، بل إنّه مستعدّ للسير بحكومة تصريف أعمال لأنه لن يرضى بالتعطيل بعد اليوم. وتشير الى أنّ وزراء «التكتّل» مستعدّون بدورهم للمشاركة في جلسة لمجلس الوزراء تخصَّص لملف النفايات فقط. أمّا الجلسات الوزارية الأخرى فباتت تحتاج إلى سلّة تفاهم سياسي.

سلام

وكان سلام الذي التقى ولي ولي العهد السعودي وزير الدفاع محمد بن سلمان بن عبد العزيز أكّد في احتفال أقامَه سفير لبنان في الرياض عبد الستّار عيسى وحضَره الحريري والوفد الوزاري وسفير المملكة العربية السعودية في لبنان علي عواض عسيري وحشدٌ من أبناء الجالية اللبنانية في الرياض، «أنّنا سنتجاوز الأزمات وسنحلّ المشاكل وسنَنتخب رئيساً للجمهورية»، لافتاً إلى أنّه طالما هو في موقع المسؤولية لن يدّخر جهداً لا لحظة ولا دقيقة إلّا للمطالبة في انتخاب رئيس للجمهورية.

وقال: «أمامنا الجلسة التشريعية التي علينا أن نحقّق في مضمونها رزمةً من مشاريع القوانين تساعد على صيانة الوضع الداخلي في لبنان، وكان لي في هذا المجال أيضاً مواكبة حثيثة مع مسؤول كبير في لبنان يتحمّل أمانةَ الحفاظ على الوطن جنباً إلى جنب مع ما أتحمّله أنا، بل ربّما أكثر، وهو دولة الرئيس نبيه بري، فتحيّة له منّا جميعاً، وتحيّة طبعاً رغم كلّ ما سمعناه إلى كل القوى السياسية وإلى كل أطيافها وقادتها، لأنّه عندما يحزمون أمرهم يحلون المشاكل، ونحن نريد منهم ان يحزموا هذا الأمر وأن نمضي معاً سويّاً لتفعيل عمل السلطة التشريعية والحكومة وانتخاب رئيس للجمهورية لنحلّق جميعاً بلبنان عالياً نعتزّ ونفتخر به وطناً أبدياً أزلياً لكلّ اللبنانيين من دون تفرقة لا من طائفة ولا من منطقة ولا من مشهد هنا أو هناك، نعم نحن في لبنان الوحدة الوطنية في لبنان نموذج التعايش والمحبة بين جميع أبنائه».

عسيري

وفَور عِلمه بالأجواء الإيجابية في لبنان، هنّأ السفير عسيري اللبنانيين على التفاهم الذي أمكن التوصّل إليه مؤكداً وقوفَ بلاده الدائم الى جانب لبنان الذي يستحق ان يستعيد حياته السياسية الطبيعية ويلعب دوره الإيجابي الذي لطالما عوّدنا عليه، مؤكداً دعمَ المملكة كلَّ ما من شأنه أن يجمع اللبنانيين.

سفير فرنسا

وعشية الجلسة، وجّه السفير الفرنسي ايمانويل بون من عين التينة رسالةً مهمّة الى اللبنانيين، مفادُها: أنّ «عليهم أن يساعدوا أصدقاءَهم لكي يتمكّنوا من مساعدتهم». مؤكّداً أنّه «من المهم لنا كفرنسيين أن يقرّ العديد من المشاريع المفيدة للبنان.

وما نراه مهمّاً جدّاً هو أن يتفاهم اللبنانيون على الإجراءات الواجب اتّخاذها ليتمكّن لبنان في هذه المرحلة الصعبة من العمل، وتستمر مؤسساته في اتّخاذ الإجراءات الضرورية، ويستمرّ أيضاً في الاستفادة من مساعدة المجتمع الدولي ومن دعم شركائه الأساسيين».

عون

ووصَف عون يوم أمس بأنّه «يوم سعيد»، معلِناً المشاركة في الجلسة بعد زوال كلّ الإشكالات في جدول أعمالها، وحصول اتّفاق شامل حول قوانين الجنسية، والبلديات، والانتخاب وما تبَقّى من أمور تفصيلية». وتمنّى استمرار التعاون دائماً من دون الحاجة إلى أيّ مصالحة جديدة.

جعجع

بدوره، شدّد رئيس حزب «القوات اللبنانية» الدكتور سمير جعجع على «أنّ الشراكة الوطنية هي فوق كل اعتبار»، وقال: «هذا شعار استهلّينا به يومنا واختتمناه عليه، فكان فيه انتصارٌ للجميع، وتحديداً للروح الوطنية اللبنانية الجامعة، هو انتصار للروح التي رافقَت ملايين اللبنانيين في 14 آذار 2005، كان انتصاراً للمبادئ التي طالما نادى بها الرئيس الشهيد رفيق الحريري والتي جسَّدها في هذا اليوم بالذات خيرَ تجسيد الرئيس سعد الحريري». واعتبَر أنّ إنقاذ الموقف «جاء من قبَل

.«الرئيس سعد الحريري، بعدما كنّا وصَلنا بالأمس وحتى اليوم صباحاً إلى وضع شِبه مقفَل كان سيَستدعي منّا خطوات أخرى

وأعلنَ مشاركة نواب القوات في الجلسة للتصويت على القوانين الماليّة وقانون استعادة الجنسية من أجل التحضير لقانون .«انتخابات نيابية جديد»، منَوّهاً بالعمل المشترَك والتعاون بين «التيار الحر»و»القوات

نصر الله

بدوره، دعا السيّد نصرالله الى تسوية سياسية شاملة على المستوى الوطني في مواضيع رئاسة الجمهورية والحكومة المستقبلية وقانون الانتخاب وغيرها، مؤكّداً أنّه من الأفضل للبلد أن «نكون جميعاً حاضرين في الجلسة التشريعية». واعتبَر أنّ بلداً من دون مرجعية لحسمِ خلافاته ليس فيه قابلية للحياة، مشيراً إلى «أنّنا حالياً بلدٌ عالق، ونكتشف من خلال أزماتنا أنّ هناك مشكلة .«حقيقية

بكركي ترحّب

ورحّبت بكركي بتقارب «التيار» و«القوات»، وتلقّى البطريرك الماروني الكاردينال مار بشارة بطرس الراعي اتصالاً من عون وآخَر من جعجع اللذين وضَعاه في أجواء نتائج الاجتماعات والمساعي والاتصالات التي قاما بها مع النواب أعضاء كتلتيهما لإدراج قانون استعادة الجنسية على جدول أعمال الجلسة التشريعية، إلى جانب عدد من المطالب المطروحة، ونوَّه الراعي بالتوافق الحاصل، آملاً في ان «تساهم هذه الاجواء الإيجابية في تسهيل انتخاب رئيس للجمهورية». ومساءً استقبلَ الراعي موفدَي عون وجعجع النائب ابراهيم كنعان ورئيس جهاز الإعلام والتواصل في «القوات» ملحم الرياشي اللذين .وضَعاه في أجواء نتائج المشاورات الاخيرة

الوصولَ وكان كنعان أعلنَ بعد اجتماع لجنة قانون استعادة الجنسية وقبلَ توجّهِه إلى عين التينة موفدًا من عون للقاء برّي، إلى اتفاق حول صيغة مشروع قانون استعادة الجنسية للمتحدّرين من أصل لبناني، ونوقِشَت كلّ المسائل، وكان هناك تفَهّم .«لضرورات هذا القانون». وأكّد الاتفاق «على 4 نقاط بما يتوافَق مع ما نطالب به

كنعان

ورأى كنعان أنّ وحدة الموقف وصلابتَه دفعا التفاوض قدُماً باتّجاه تحقيق قانون استعادة الجنسية بعد 13 عاماً من التجاذبات أوصَلت في نهاية المطاف إلى الإجماع على الروحية التي تَقدَّم بها المشروع، وتحويل قانون الانتخاب إلى أولوية وطنية يُعاد من خلاله تصحيح التمثيل والشراكة، وقال لـ«الجمهورية» لقد حقّقنا ما كنّا نطمح لتحقيقه، والنموذج الذي قدّمناه من خلال «إعلان النيّات» لجهة التعاون والتنسيق أثبتَ بالملموس أن لا شيء مستحيل متى توافرت الإرادة، وسنعمل على تعميم هذا النموذج وتطويره مع الكتائب والمرَدة والطاشناق والقوى الأخرى التي نتشارَك معها في قضية استعادة المكوّن المسيحي .«تمثيلَه وحضورَه ودوره

وأضاف: «نحن في حركة تصاعدية ولّدت دينامية جديدة، وما قمنا به هو عمل استراتيجي، ونموذج يمكن البناء عليه، وقد .«وظّفنا تحالفاتنا بهدف وطنيّ لتثبيت العيش المشترك ووحدة لبنان

وجنبلاط ...

واعتبَر جنبلاط أنّ مشاركة معظم الكتل النيابية في الجلسة «أمرٌ إيجابي جداً، نتوقف عنده باهتمام ونعلّق عليه آمالاً كبيرة لفتحِ .«صفحة جديدة بين القوى السياسية اللبنانية لمعالجة كلّ مشاكلنا من خلال الحوار الجدّي والصريح

<u>سلام يلتقي محمد بن سلمان و الحريري: الكل اقتنع بعدم جواز استمرار التعطيل</u>
<u>السفير</u>

كان يوم رئيس مجلس الوزراء تمام سلام والوفد الوزاري المرافق، طويلاً في القمة الرابعة للدول العربية والأميركية الجنوبية، وشكّل امتداداً للقاءات استمرت حتى الرابعة من فجر امس، ابرزها لقاء ليلي جمع الرئيس سلام مع ولي ولي العهد السعودي وزير الدفاع السعودي الأمير محمد بن سلمان، تلاه اجتماع بين سلام والوزراء المرافقين سمير مقبل وعلي حسن خليل وجبران باسيل ووائل أبو فاعور في مقر الإقامة بفندق «ريدزكارلتون»، فغادره سلام ومقبل عند الثانية والنصف فجراً ليستمر اجتماع الوزراء الثلاثة الأساسيين في الحكومة حتى الرابعة والنصف فجراً، للبحث في مخارج مقبولة من الجميع لعقد الجلسة التشريعية المقررة اليوم، تكفل مشاركة الكتل النيابية المسيحية الأساسية فيها.

ووصف الرئيس سلام لقاءه مع ولي ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان بـ «الجيد جداً». وأوضح سلام ان سلمان أكد استمرار الدعم السعودي للبنان بكل المجالات وضمان استقراره الأمني والسياسي، وأنه أبدى الحرص والتحفيز لكل القوى السياسية لانتخاب رئيس للجمهورية في أقرب فرصة، واستعادة دور المؤسسات الدستورية الرسمية، مؤكداً «استمرار السعودية السير بخطة تسليح الجيش وفق الاتفاقات المعقودة مع فرنسا.«

وأكد سلام «ان المملكة لا تتوقف عند الحملات التي تتعرض لها من بعض القوى السياسية اللبنانية، لأنها تعتبر ان الهم اللبناني السياسي والأمني أكبر من ان تصرف الاهتمام عنه خلافات سياسية تفصيلية.«

وزار سلام والوفد الوزاري المرافق بعد انتهاء القمة، الرئيس سعد الحريري، وجرى بحث في التطورات اللبنانية وموضوع الجلسة التشريعية.

وكان سلام قد اجتمع مع الوفد المرافق، بعد مأدبة العشاء التي أقامها الملك سلمان على شرف الوفود المشاركة، وأوضح لـ «السفير» انه كان «لقاءً مثمراً». وقال: لقد وصلنا جميعاً الى قناعات وخلاصات انه لا يجوز الاستمرار في تعطيل المجلس النيابي ومجلس الوزراء، لكن هناك بعض الافكار ما زالت تحتاج الى بلورة اكثر يُفترض ان تتضح.

وعلمت «السفير» ان اللقاء في الرياض أنجز التفاهم على مخرج انعقاد الجلسة التشريعية.

وكان الرئيس سلام قد شارك في الجلسة المغلقة الثانية وفي الجلسة الختامية للقمة العربية اللاتينية، والتقى رئيس وزراء الكويت الشيخ جابر مبارك الحمد الصباح، ورئيسي جمهورية الإكوادور وكولومبيا.

وألقى سلام كلمة اعتبر فيها أن «لبنان يشعر بأنه يحظى في هذه القمة بميزة خاصة، بسبب الحضور الراسخ للجاليات اللبنانية في العالم العربي وفي أميركا الجنوبية، الذي يسمح لها بلعب دورِ صلة الوصل بين الجانبين.«

وكرر اقتراح لبنان إقامة مصرفٍ استثماري يُموَّل من القطاعين الحكومي والخاص، ليتولّى مشاريع التنمية الكبرى في المنطقتين.

ودعا سلام إلى معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية «باعتبارها السبب الرئيسي وراء انتشار التطرف والعنف.«

كما دعا إلى إنشاء أمانة عامة دائمة لمجموعة التنسيق التنفيذية، تكون مهمتها نسجَ علاقاتٍ أوثق بين البلدان، معلناً استعداد لبنان أن تكون بيروت مقرّاً لهذه الأمانة العامة.

ورأى سلام أنّ «مصلحتنا المشتركة تقتضي إدراك أهمية الاستقرار الذي لا يمكن تحقيقه من دون اعتماد السياسات التنموية الشاملة ونهج الاعتدال، الذي هو نقيض التطرّف المسبّب لعدم الاستقرار.«

وشدد على أن «الاعتدال لن ينتصر على التطرّف، إلا بإحقاق الحقّ ورفع الظلم التاريخيّ، الذي يتجسَّد في منطقتنا بمأساة الشعب الفلسطيني. هذا الأمر لن يتحقق الا بإقامة سلام دائم وعادل في الشرق الاوسط، يعطي الأمل للشعب الفلسطيني ولشعوب المنطقة.«

وأشار سلام إلى أنّ «الشرق الاوسط، شكّل على الدوام حاضنةً رائعة لتعايش القوميات والأديان، لكنّه بات للأسف مرتعا للإرهاب الظلامي الذي يعيث فساداً باسم الدين الإسلامي.«

وأكد أنّ «الحلول لا تكمن في الاستمرار بالتقاتل.. ولن تأتي إلّا من طريق مساراتٍ سياسية تتولّاها شعوب الدول المعنيّة، بمساعدة الأسرة الدوليّة.«

واعتبر سلام أنّ «حلَّ الأزمة السورية يكمن في تسوية سياسيّة.«

وتناول سلام الوضع في لبنان قائلاً «تعرفون جميعاً أنّنا في لبنان نمرّ بأزمة سياسية حادّة، نتيجة شغور موقع رئاسة الجمهورية منذ عام ونصف العام. ونحن نأمل أن تتمكّن القوى السياسية اللبنانية، من التوافق على انتخاب رئيس لوضع حدّ للخلل في مؤسساتنا الدستورية». لكنّه أكّد أنّ هذه الأزمة، «لم تنعكس على وضعنا الأمنيّ، بفضل التضحيات التي يبذلها جيشنا وقوانا الأمنيّة في المعركة مع الإرهاب»، متوجها بالشكر إلى السعودية على «المعونات التي قدمتها الى الجيش والقوى الأمنيّة.«

كما تناول قضية النازحين السوريين إلى لبنان مشيراً إلى وجود نحو مليون ونصف مليون نازح سوري «يشكلون عبئاً لا مثيل له في العالم بالنسبة إلى بلد بحجم بلدنا. ويواجه لبنان هذا التحدّي، بإمكاناته المحدودة وبمساعدات من الجهات المانحة، لا ترقى للأسف الى المستوى المطلوب بعد.«

واختتم سلام زيارته بلقاء، في دار سكن السفير اللبناني عبد الستار عيسى، مع وفد من رجال الأعمال

اللبنانيين في السعودية، ثم أقام السفير عيسى حفل استقبال على شرف سلام والوفد المرافق شارك فيه الرئيس سعد الحريري، حيث ألقى رئيس الحكومة كلمة تناول فيها التسوية بشأن الجلسة التشريعية، وقال: كان لي مواكبة حثيثة مع مسؤول كبير في لبنان يتحمل أمانة الحفاظ على الوطن جنباً الى جنب مع ما أتحمله أنا، بل ربما أكثر، وهو دولة الرئيس نبيه بري، فتحية له منا جميعاً. وتحية طبعاً، برغم كل ما سمعناه، الى كل القوى السياسية وإلى كل أطيافها وقادتها، لأنه عندما يحزمون أمرهم يحلون المشاكل، ونحن نريد منهم ان يحزموا هذا الأمر وأن نمضي معاً سوياً لتفعيل عمل السلطة التشريعية والحكومة وانتخاب رئيس للجمهورية.»

إعلان الرياض يحدد أطر حل الأزمات
الحياة

تصدرت الأزمة السورية وملف اليمن والقضية الفلسطينية، وإدانة الإرهاب بجميع صوره وأشكاله، ورفض التدخل الخارجي في شؤون الدول الأعضاء، ودعوة إيران إلى التجاوب من أجل إيجاد حل سلمي لقضية الجزر الإماراتية الثلاث التي تحتلها طهران، البيان الختامي للقمة الرابعة بين الدول العربية ودول أميركا الجنوبية، التي اختتمت أعمالها في الرياض أمس (الأربعاء)، بحضور عدد من ملوك ورؤساء الدول العربية واللاتينية.
وأعلن خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، انتهاء أعمال القمة أمس. وذكر البيان الختامي أنه تم تأكيد ضرورة تحقيق السلام العادل والشامل للقضية الفلسطينية، وفقاً لقرارات الشرعية الدولية، ومبادرة السلام العربية الرامية إلى إقامة دولة فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية، وفق حدود العام 1967. وتأكيد ضرورة التوصل إلى حل سلمي للأزمة السورية وفقاً لما جاء في بيان «جنيف1» و«اجتماع فيينا»، وأهمية إيجاد حل للأزمة اليمنية بتطبيق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، خصوصاً القرار رقم 2216، ودعم عملية الحوار السياسي الجارية في ليبيا برعاية الأمم المتحدة.
وأعربت القمة في بيانها الختامي عن رفضها لأي تدخل في شؤون دول المنطقة الداخلية من قوى خارجية انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة ومبدأ حسن الجوار. وشدد البيان على أهمية احترام وحدة وسيادة واستقلال الدول وسلامتها الإقليمية وحل النزاعات بالطرق السلمية. ودعا إيران إلى التجاوب مع طلب دولة الإمارات العربية المتحدة لإيجاد حل سلمي لقضية الجزر الثلاث (طنب الكبرى - طنب الصغرى - أبوموسى)، يتوافق مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وأكد ضرورة تضافر الجهود الإقليمية والدولية لإيجاد عالم مستقر وخال من المخاطر التي يشكلها الانتشار النووي، وإدانة الإرهاب بجميع صوره وأشكاله ورفض ربطه بأي دين أو ثقافة أو عرق.
وأكد البيان الختامي أن الاستثمار هو أحد أعمدة التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والترحيب بالنجاح الذي حققته الدول الأطراف في الاتفاق الإطاري للأمم المتحدة في شأن التغير المناخي، مؤكداً الدعم السياسي الكامل من الدول العربية ودول أميركا الجنوبية من خلال قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (69/319) لاعتماد المبادئ الأساسية لعملية إعادة هيكلة الديون السيادية. وشدد على أهمية تعزيز التواصل الثقافي والاجتماعي بين الإقليمين، والترحيب بما تضمنه «إعلان الرياض» باعتباره إعلاناً غير مسبوق في شموليته وصدوره من دون أي تحفظ عليه.

أبرز نقاط إعلان الرياض
} الترحيب بالحوار الجاري المكثف وبالتعاون متعدد الأطراف بين كلتا المنطقتين.
} الأخذ في الاعتبار أهمية بذل جهود جديدة وممنهجة لتطوير شراكة استراتيجية بين الإقليمين.
} تسجيل أهمية الإدماج الاجتماعي وتعزيز التضامن والتعاون الدوليين من أجل تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر.
} دعوة المجتمع الدولي إلى تبني نهج أكثر فاعلية لتنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.
} التأكيد مجدداً على أن استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية هو حق غير قابل للتصرف للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.
} التأكيد مجدداً على قرارات إعلان برازيليا (2005) وإعلان الدوحة (2009) وإعلان ليما (2012) الخاصة بالقضية الفلسطينية والصراع العربي } الإسرائيلي والتأكيد مجدداً على ضرورة التوصل إلى سلام عادل ودائم

وشامل في الشرق الأوسط على أساس مبدأ الأرض في مقابل السلام، والتنفيذ الفوري لجميع القرارات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة.
} التأكيد مجدداً على ضرورة الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الأسرى والمعتقلين السياسيين الفلسطينيين والعرب المحتجزين في السجون الإسرائيلية.
} إدانة العدوان العسكري الإسرائيلي المفرط وغير المتكافئ على المدنيين في قطاع غزة والذي بدأ في حزيران (يونيو) 2014 واستمر 50 يوماً.
} الإشادة بموقف دول أميركا الجنوبية في ما يتعلق بالعدوان الإسرائيلي الأخير على غزة.
} الدعوة إلى الرفع الكامل والفوري للحصار الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة.
} دعوة منظمة الأمم المتحدة، خصوصاً مجلس الأمن إلى تبني نظام لحماية دولية للشعب الفلسطيني الأعزل وممتلكاته وللأماكن المقدسة.
} دعوة جميع الدول العربية ودول أميركا الجنوبية للامتناع عن التجارة في منتجات المستوطنات الإسرائيلية داخل الأراضي الفلسطينية وتجنب التعامل مع جميع الشركات المستفيدة من الاحتلال الإسرائيلي.
} دعوة اليونيسكو إلى مواصلة التأكيد على المرجعية القانونية وفقاً لقراراتها السابقة في ما يتعلق بإدراج مدينة القدس القديمة وأسوارها في قائمة التراث العالمي عام 1981.
-التأكيد مجدداً على تجنب اتخاذ أي تدابير سواء كانت فردية أم خلاف ذلك تؤثر في أصالة وسلامة التراث الثقافي والتاريخي والديني لمدينة القدس والأماكن المسيحية والإسلامية الواقعة فيها.
} الترحيب باتفاقية التوأمة الموقعة بين كراكاس عاصمة جمهورية فنزويلا البوليفارية والقدس الشرقية عاصمة دولة فلسطين في كراكاس فنزويلا في 20 أيار (مايو) 2015.
} إدانة الإرهاب بجميع أشكاله وصوره ورفض أي ربط الإرهاب وأية أديان أو أعراق أو ثقافات بعينها.
} الترحيب بنتائج المؤتمر الدولي حول مكافحة التطرف الذي استضافته الجزائر يومي 22 - 23 تموز (يوليو) 2015.
} الترحيب بنتائج المؤتمر الدولي لمكافحة تمويل الإرهاب الذي استضافته مملكة البحرين خلال تشرين الثاني (نوفمبر) 2014.
} الأخذ علماً بقرار القمة العربية الأخيرة باعتماد مبدأ إنشاء قوة عربية مشتركة وما تكلف به من مهام لمواجهة التهديدات التي تواجه الأمن القومي العربي.
} الإدانة الشديدة لجميع الأعمال الإرهابية التي تستهدف العراق والتي يقترفها تنظيم داعش الإرهابي والمنظمات الإرهابية الأخرى.
} التأكيد مجدداً على التزامهم بسيادة واستقلال سورية ووحدتها وسلامة أراضيها والالتزام بالتوصل إلى حل سياسي للأزمة وفقاً لمبادئ إعلان جنيف 1 30 يونيو 2012.
} إعادة التأكيد على الوحدة الوطنية وسيادة واستقلال وسلامة الأراضي اللبنانية ودعوة إسرائيل للتنفيذ الفوري لقرار 1701 بمجمله ومن دون شروط.
} دعم مؤسسات الحكومات الليبية المعترف بها من الأمم المتحدة في جهودها في المجال الأمني والعسكري لمواجهة التنظيمات الإرهابية.
} عودة جمهورية إيران الإسلامية إلى الرد الإيجابي على مبادرة دولة الإمارات العربية المتحدة للتوصل إلى حل سلمي لقضية الجزر الثلاث (طب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى).
} الإعراب عن رفض أي تدخل في شؤونهم الداخلية من قوى خارجية انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة ومبدأ حسن الجوار. إعادة التأكيد على التزامهم بوحدة وسيادة واستقلال وسلامة أراضي الجمهورية اليمنية، إضافة إلى طموحات الشعب اليمني للحرية والديموقراطية والعدالة الاجتماعية والتنمية ووصول السلع الأساسية والخدمات دون عوائق، والتأكيد على دعمهما لشرعية رئيس الجمهورية اليمنية عبد ربه منصور هادي المبذولة من مختلف الأحزاب لحماية الدولة ومؤسساتها وأملاكها وبنيتها التحتية.
} دعم الحكومة الصومالية وجهودها في تنفيذ رؤية 2016 والإقرار بأهمية إنشاء مؤسسات الدولة الصومالية وبالاستقرار في المناطق التي تمت استعادتها من جماعة الشباب الإرهابية والحاجة الماسة إلى تأمين إمداد ووصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق الجديدة المحررة.

دعوة جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأرلندا الشمالية إلى استئناف المفاوضات بغية التوصل في أسرع وقت ممكن إلى حل سلمي نهائي للنزاع على السيادة المشار إليه في «مسألة جزر مالفيناس».
الترحيب بمبادرة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين بإنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان.
الإعراب عن التقدير للخطوات الإيجابية التي تحققت في تونس في انتقالها الديموقراطي عن طريق اعتماد دستور جديد وتنظيم انتخابات تشريعية ورئاسية في إطار من الإجماع الوطني.
} الترحيب بمنح جائزة منظمة التعايش بين الأديان والحضارات للملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين، وذلك تقديراً لإسهاماته ودوره في تعزيز الحوار الهادف بين الأديان والثقافات والاحترام المتبادل بين جميع الشعوب والمجتمعات.
} الترحيب بتولي فنزويلا رئاسة حركة عدم الانحياز في عام 2015، وتأييد توجيه الدعوة للدول الأعضاء والمراقبين لحضور القمة 14 لحركة عدم الانحياز.
} الإشادة بدور مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود العالمي للحوار بين أتباع الأديان والثقافات في فيينا.
} التأكيد على أهمية تنفيذ خطط العمل المشترك المرافقة في المجالات القطاعية وكذلك أهمية تفعيل عمل اللجان القطاعية المشتركة المنوط بها لترجمة ما صدر عن الاجتماعات الوزارية القطاعية من قرارات إلى مشاريع وبرامج مشتركة للتعاون.
التأكيد مجدداً على أن الطاقة يجب أن تصبح من محاور العلاقات الإقليمية الثنائية في السنوات المقبلة.
الدعوة إلى تبني إجراءات إضافية لتسهيل وتكثيف نقل التكنولوجيا، وتدفق الاستثمار والتبادل التجاري خصوصاً في مجالات الغذاء والصناعات الزراعية، والطاقة والابتكار، والبنية التحتية، والسياحة وقطاع التصنيع وتكنولوجيا المعلومات.
} الترحيب بالزيادة الملحوظة في التجارة العالمية والاستثمار بين دول الإقليمين منذ انعقاد القمم العربية الأميركية الجنوبية الأولى والثانية والثالثة، مؤكدين أن هناك فرصاً لم يتم اكتشافها بعد، ما سيسمح بزيادة النمو والتنوع في التجارة والاستثمار بين الإقليمين.

مؤشرات الفقر والبطالة في مصر غير واقعية
العربي الجديد

يطلق البنك الدولي أرقاماً متناقضة عن مصر، بعضهم يرجع ذلك إلى تواطؤ سياسي، وبعضهم الآخر يؤكد، أن من ينقل الكفر ليس بكافر، وأن الأرقام والإحصائيات التي يخرج بها البنك الدولي وغيره من المؤسسات، تعود بصورة أساسية إلى أنه يستمد معلوماته من الحكومات. ولكن، ألا يعلم البنك الدولي أن الأرقام الرسمية غير موثوقة؟ وألا يعلم أن تقاريره يمكن أن تكون مبنية كلها على أوهام لا أكثر؟

عجز الموازنة

في تقرير صدر، أخيراً، عن البنك الدولي كانت التقديرات تشير إلى أن انخفاض أسعار النفط سيقلل عجز الموازنة في مصر بنحو 2% نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي. في الوقت الذي قالت فيه وزارة المالية المصرية، مطلع الشهر الحالي، إن عجز الموازنة خلال 8 أشهر من العام المالي الحالي سيرتفع بنحو 8% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بعجز نسبته 6% خلال الفترة نفسها من العام المالي الماضي. يضاف إلى ذلك، تقرير البنك الدولي عن معدلات الفقر في مصر والتي يقدرها بـ 25%، فيما تؤكد العديد من المنظمات الأهلية والمقدمة للمساعدات مثل بنك الطعام المصري، أن نسبة الفقر في مصر وصلت 42% من إجمالي السكان.
هذا التضارب، يراه الدكتور يوسف محمد، خبير الاقتصاد الاجتماعي في كلية التجارة في جامعة عين شمس، يعود بصورة أساسية إلى تقارير وهمية، تمنحها الحكومات للبنك الدولي، الذي اعترف، منذ فترات بعيدة، أن الأرقام التي يصدرها نابعة من تقارير حكومية، وفي بعض الأحيان يعتمد على مجموعات بحثية، في حال لم يتم وقف هذه المجموعات عن العمل وفقاً لمشيئة الحكومات.

ويضيف محمد، أن هناك تقريراً صدر بداية العام الحالي عن البنك الدولي، يقول إن مصر سجلت أداءً مالياً قوياً في قناة السويس، بينما تؤكد التقارير المصرية، أن هناك انهياراً في دخل قناة السويس، خلال الثلاثة أشهر الأخيرة، .بحيث سجل تراجعاً بنسبة 9% في أغسطس/ آب الماضي وحده

علاقات دولية

من جانبه، يقول الخبير الاقتصادي، رشاد عبده، إن البنك الدولي يعتمد على تقارير الحكومة، بهدف الحصول على علاقات دولية اقتصادية وسياسية متميزة، مؤكداً، أن هناك، على سبيل المثال، مؤشر البطالة، الذي وفقاً للبنك الدولي لا يتخطى الـ 13.4%، وهو رقم لا يقرب حجم البطالة الواقعي في مصر، أما السبب فيعود إلى أن البنك الدولي يحدد فقط ارتفاع أو انخفاض نسب البطالة في العمالة المنظمة، ولا يراعي العمالة في الاقتصاد الموازي، على الرغم من .أن الأخير يشكل ما يزيد عن 62% من الاقتصاد المصري
ويضيف عبده في تصريحات لـ "العربي الجديد" أن "تعريف الفقراء لدى البنك الدولي هو من يتقاضون 4 دولارات في اليوم، وهم في مصر يمثلون 25%. بينما لم يلتفت التقرير إلى أن هناك ما يزيد عن 42% من المصريين .يتقاضون أقل من دولارين في اليوم، وهم تحت خط الفقر
من جهته، يقول الباحث الاقتصادي، علي مولى، إن الحكومات المصرية ضليعة في إيهام المنظمات الدولية بإحداث تقدم في الإصلاحات. بينما الأمر على أرض الواقع مختلف تماماً. يدلل على ذلك بارتقاء مصر في مؤشر الفساد وتقدمها أربعة مراكز، العام الماضي، وذلك بسبب اعتماد منظمة الشفافية الدولية على ما وعدت به الحكومة المصرية بتأسيس هيئة مكافحة الفساد

يشير مولى، إلى أن الوزراء في الحكومة الواحدة، يدلون بتصريحات متضاربة عن المؤشر نفسه. فمثلاً محافظ البنك المركزي قال، إن إجمالي تحويلات المصريين في الخارج ارتفع إلى مليار ونصف مليار دولار. في الوقت نفسه أدلى وزير العدل أن تحويلات المصريين تراجعت لزيادة الأزمة المالية في مصر. ويتساءل "من أين علم محافظ البنك المركزي بهذه القيمة، على الرغم من أن تحويلات المصريين تأتي بعيداً عن المصارف الرسمية؟". ."ويضيف: "ناقل الكفر ليس بكافر، وتقارير ومؤشرات البنك الدولي وغيره من المنظمات مستقاة من الحكومات

نص مسودة المقترحات الروسية لحل الأزمة السورية
الحياة

جاء في مسودة وثيقة اليوم (الأربعاء) أن روسيا تريد اتفاق الحكومة السورية والمعارضة على بدء عملية إصلاح دستوري تستغرق 18 شهراً، تتبعها انتخابات رئاسية.
وفيما يلي نص الإقتراح الوارد في ثماني نقاط بعنوان «منهج لتسوية الأزمة السورية» الذي وضعته موسكو قبل بدء محادثات دولية بشأن الوضع في سورية هذا الأسبوع.
يقرر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إعتبار تنظيم «الدولة الإسلامية» (داعش) تنظيماً إرهابياً ويتضمن الإتفاق على القائمة الإضافية للجماعات الإرهابية.
وجاء فيه أيضاً: تبني قرار في مجلس الأمن يدعم الجهود المناهضة لـ «داعش» وغيرها من الجماعات الإرهابية، بما يوفر إطاراً قانونياً لتعاون جميع المشاركين في أعمال مكافحة الإرهاب فيما بينهم ومع الحكومات المعنية. وذكر في المسودة أيضاً: سد قنوات الإمداد للتنظيم المتطرف وغيره من الجماعات الإرهابية ومنع «داعش» من الإتجار غير القانوني في النفط، وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم 2199، ومنع سيطرو الارهابيين على حقول النفط، وأنه عند النظر في مسألة وقف إطلاق النار في سورية، يجب استبعاد العمليات التي تستهدف تنظيم «داعش» وغيره من الجماعات الإرهابية. وإطلاق عملية سياسية تحت إشراف المبعوث الخاص للأمم المتحدة على أساس بيان «جنيف» الصادر في 30 حزيران (يونيو) العام 2012 بين الحكومة السورية ووفد موحد من جماعات المعارضة. ويجب الاتفاق مسبقاً على تشكيل وفد المعارضة على أساس استعداد الجماعات المعنية للمشاركة في أهداف منع الإرهابيين من الوصول إلى السلطة في سورية، وضمان سيادة سورية ووحدة أراضيها واستقلالها السياسي، بالإضافة إلى الطابع العلماني

والديومقراطي للدولة. والأطراف السورية في المؤتمر المقترح مدعوة للإتفاق على الخطوات التالية: *إطلاق إصلاح دستوري يستغرق فترة تصل إلى 18 شهراً، لضمان أمن مستدام وتوازن عادل للمصالح والحقوق والالتزامات لكل الجماعات العرقية والطائفية في هياكل السلطات ومؤسسات الدولة.
*تشكيل لجنة دستورية تضم جميع أطياف المجتمع السوري، بما في ذلك المعارضة في الداخل وفي الخارج. ولن يتولى رئيس سورية رئاسة اللجنة الدستورية على أن تتفق جميع الأطراف على مرشح لرئاستها.
*سيتم طرح مشروع الدستور في استفتاء شعبي. وبعد الموافقة عليه ستتم الدعوة لإنتخابات رئاسية مبكرة.
*سيتم في ضوء الإصلاح الدستوري تأجيل الانتخابات البرلمانية، المقرر أن تجرى في ربيع 2016 المقبل. وستعقد في آن واحد مع الانتخابات الرئاسية على أساس الدستور الجديد لسورية.
*ستشكل الحكومة السورية على أساس الكتلة الحزبية-الانتخابية التي تحصل على غالبية الأصوات وستمتلك السلطة التنفيذية الكاملة.
*يتولى رئيس سورية المنتخب في انتخابات شعبية وظائف القائد العام للقوات المسلحة والسيطرة على الخدمات الخاصة والسياسة الخارجية. وجاء في المسودة: عقد اجتماع لمجموعة دعم سورية للمساعدة في إعداد المؤتمر ومعاونة الأطراف السورية خلال عملها في التوصل إلى اتفاق متبادل. ومن الممكن أن تشمل مجموعة دعم سورية الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن والسعودية وتركيا وإيران ومصر والأردن وسلطنة عمان وقطر والإمارات والعراق ولبنان وألمانيا وإيطاليا والمبعوث الخاص للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي والاتحاد الأوروبي.

أزمة "نداء تونس": مبادرات الوقت الضائع تمهّد لكتلة ثالثة؟
العربي الجديد

تتواصل مفاوضات الساعات الأخيرة في تونس، لمحاولة إنقاذ حزب الأكثرية النيابية، "نداء تونس" من التشظي. وقد شملت محاولات "النداييين" لملمة جروحهم، لقاء جمع، أمس الأربعاء، الرئيس التونسي الباجي قائد السبسي، بمجموعة من النواب المستقيلين، هم مصطفى بن أحمد، وبشرى بلحاج حميدة، ورؤوف الشريف، وحسونة الناصفي، وألفة السكّري، وهاجر العروسي. وعلى الرغم من بعض "التفاؤل الحذر"، الذي عبّر عنه المجتمعون مع الرئيس التونسي، في ما يتعلق بتأكيدات السبسي أن "الرئاسة لن تتدخل في الأزمة، ولن تنتصر لحساب فريق على آخر، فإن قرارهم سيكون رهن توجه اجتماع الهيئة التأسيسية، اليوم الخميس، وما ستعلنه من قرارات بشأن الأزمة". غير أن هذا الأمر لن يغيّر في عمق الصراع شيئاً، حتى لو حصلت تفاهمات لحفظ ماء الوجه، فلن تُشكّل إلّا مسكّنات ظرفية، ستُعيد الأزمة إلى نقطة الصفر، حالما يقترب موعد التنافس.

في موازاة ذلك، كان الأمين العام لحركة "نداء تونس"، محسن مرزوق، أحد أطراف الأزمة في مواجهة نائب رئيس الحزب، حافظ السبسي، قد نشر على صفحته على "فيسبوك" ورقة من 6 نقاط في مبادرة لـ "تجاوز الوضع الحالي في الحركة" لم يوضح ما اذا كان يتبناها كحل ملزم وخصوصاً أن الورقة لم تكن موقعة منه أو من أي من قيادات "النداء"، لكنها وصفت بأنها غير قابلة للتنفيذ. وتتضمن هذه النقاط "اعتبار المكتب التنفيذي ذي الصلاحية التقريرية الإطارَ الوحيد لوضع التوجهات الأساسية للحزب وخصوصاً المتعلقة بالمؤتمر". أما النقطة الثانية فتتعلق "بتفعيل قرار حل الهيئة التأسيسية والتي عوضها المكتب السياسي المنتخب وعدم دعوتها للاجتماع مستقبلاً، وقد كانت سبباً في انقسام الكتلة النيّابية. ثالثة النقاط تنص على تكوين لجنة محايدة من بين أعضاء المكتب التنفيذي يلتزم أعضاؤها بعدم الترشح لأية مسؤولية في الحزب، للإعداد للمؤتمر بجميع مراحله

كما تضمنت الورقة طرح "تكوين لجنة من المكتب التنفيذي برئاسة رئيس الحزب لمراجعة وضعيات الهياكل في الجهات وخارج الوطن وفق القرارات التي اتخذتها الهيئة التأسيسية للحزب قبل حلها والمكتب السياسي"، و"وضع كل الإمكانات الإدارية و الرمزية للحزب، بما فيه استعمال شعاره أو وسائل الاتصال المتحدثة باسمه تحت السلطة المباشرة للمكتب السياسي للحزب". وتأتي هذه المبادرات لاحتواء الأزمة داخل "النداء" بعد أيام من إعلان مجموعة

مكوّنة من 32 نائباً الانفصال عن الحزب. وبات يطلق عليهم "مجموعة الثلاثين" بعدما قدموا استقالاتهم الإثنين الماضي على أن تدخل حكماً حيز التنفيذ بعد خمسة أيام إلا في حال التراجع عنها من قبلهم. وهو ما سيحسم خلال الساعات القليلة المقبلة. ومما زاد المشهد تعقيداً ما أعلنه نائب رئيس "نداء تونس"، رجل الأعمال التونسي، فوزي اللومي، المؤثر جداً في تونس، مساء الثلاثاء، من أن "كتلة ثالثة من النواب ستنشقّ قريباً جداً عن نداء تونس، لتُضاف إلى الكتلتين الأخريين

ويوضح اللومي، في مقابلة على محطة "نسمة"، أن "هذه الكتلة تضمّ 20 نائباً، وستنشق عن الحزب، لتُشكّل كتلة مستقلّة، تواصل العمل على مشروع الحركة المبدئي نفسه"، مشيراً إلى أن "17 نائباً في كتلة نداء تونس فقط، يساندون جناح حافظ قائد السبسي."

وبحسب ما فهم من كلام اللومي فإن هذه الكتلة ستضم نواباً من "مجموعة الثلاثين" وآخرين من المحسوبين على "مجموعة الخمسين" وهو الاسم الذي يطلق على النواب المتبقين داخل النداء وعددهم 56 نائباً. في الوقت عينه، دعا تسعة نواب شبّان من كتلة "نداء تونس"، جميع نواب الحزب إلى "التريث والحفاظ على وحدة الكتلة وتغليب مصلحة الوطن". وفي كل الحالات، يتضح أن الانفجار حاصل بالضرورة، سواء اليوم أو بعد شهرين، إذا انعقد المؤتمر، الذي يريده بعضهم مؤتمراً انتخابياً، مع ما يعنيه ذلك من تأخير لموعده، بسبب ضرورة إنجاز المؤتمرات القاعدية أو التأسيسية، على الرغم من استحالة التوفيق بين الأطراف المتنوعة .

وأمام التصعيد المتواصل من كل الأطراف، تُظهر بعض الإشارات الصغيرة، أن الطرفين حسما أمرهما. ولوحظ في هذا الصدد، أمس، أن اجتماع الكتلة النيابية العادية لـ"النداء" لم يحضره المستقيلون. وسُجِّل عدم تقدّم بشرى بلحاج حميدة (المستقيلة) لمواصلة رئاستها لجنة الحقوق والحريات، ليحلّ مكانها خميس قسيلة من الجناح الآخر في "النداء"

وتقدم إلى لجنة التشريع العام، نائب جديد من "النداء"، وهو شاكر العيادي، المحسوب على مجموعة "الخمسين"، بدلاً من الرئيس الحالي عبادة الكافي (المستقيل). وأضحى عبد العزيز القطي من مجموعة الخمسين، مقرراً للجنة الطاقة، بدلاً من منصف السلامي من المستقيلين. كذلك علمت "العربي الجديد"، أن "تيار السبسي الابن ورضا بلحاج (مدير الديوان الرئاسي)، قد بدأ يقتنع بأن ما يحصل حالياً حتمي، وفيه كثير من الإيجابيات، أولاها أن الحزب قد يتخلّص من بعض الشخصيات المضرّة باستقراره والمتقلبة سياسياً باستمرار، وأن الأرضيّة الفكرية ينبغي أن تتضح نهائياً على مستوى الخيارات الكبرى (كان الائتلاف مع حركة النهضة من أبرز عوامل الخلاف مثلاً)". وتُفيد المعلومات، أيضاً، بأن "الحزب سيتمكن، أيضاً، من التقليل من عديد ذوي الطموحات الشخصية والمشاريع الفردية لمكوّناته، التي هبّت إليه من كل المشارب خلال فترة الانطلاق". غير أن هذا التيار لا يريد في المقابل أن يكون الصف المقابل بهذه القوة، لذلك تتكثف المشاورات مع بعض "المستقيلين المعتدلين" بقصد إقناعهم بالعودة إلى الحزب، وإقناع بقية الوجوه المؤثرة من خارج النواب، كوزير الخارجية الطيب البكوش، والمدير التنفيذي للحزب بوجمعة الرميلي، بتوضيح موقفهم نهائياً مما يحدث والالتحاق بالأغلبية.
أما الطرف المقابل، أي تيار الأمين العام الحالي محسن مرزوق، فيبدو من خلال ما يتسرّب، أنه قد حسم بدوره قراره في اتجاه الانفصال. وهو ما يبرر ما رآه متابعون "هجوماً على السبسي الأب شخصياً، وطرح مبادرات غير قابلة للتنفيذ. وفي هذا السياق، علمت "العربي الجديد"، أنه "بوشر منذ فترة العمل على تأسيس حزب جديد، اختير له اسم: حزب التوافق أو الوفاق". وذهب البعض إلى حدّ التأكيد أن "مقرّ الحزب الجديد موجود". مع العلم أن هناك حزبا في تونس يحمل اسم "الوفاق"

لا حصانة دولية لموظف "اليونيفيل"
النهار

أوضح المكتب الإعلامي للأمم المتحدة أنه "تبين للأمين العام للأمم المتحدة (بان كي - مون) أن الادعاءات (بأنشطة تجسس مزعومة) ضد موظف لبناني لدى اليونيفيل، لا يبدو أنها على صلة بوظيفته الرسمية، وبالتالي لا تنطبق الحصانة من الإجراءات القانونية على هذه القضية"،

."مشيراً الى "أن اليونيفيل نقلت هذا الأمر بحسب الأصول، الى السلطات اللبنانية التي تسلمت الموظف المعني وكانت "اليونيفيل" طلبت الى مقر الأمم المتحدة، بناء على طلب السلطات اللبنانية، تحديد ما إذا كانت الحصانة من الإجراءات القانونية تنطبق على الموظف في هذه الحالة، والسعي إلى نزعها من طريق الأمين العام.

تعيين دبلوماسي ايطالي لرئاسة وكالة اللاجئين بالأمم المتحدة الجمهورية

عين الامين العام للامم المتحدة بان كي مون الدبلوماسي الايطالي فيليبو غراندي رئيسا جديدا للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للامم المتحدة وهو منصب سعت اليه رئيسة الوزراء الدنمركية السابقة هيلي ثورنينج شميت .

وسيدير غراندي المنظمة الرئيسة التي تقف على الخطوط الامامية لأكبر أزمة عالمية للاجئين والمهاجرين منذ الحرب العالمية الثانية. وسبق له ان شغل مناصب بارزة في الامم المتحدة وله بالفعل سنوات من الخبرة في المفوضية السامية للاجئين.

وقال المكتب الصحفي للامم المتحدة في بيان ان غراندي سيحل محل البرتغالي انطونيو غوتيريس الرئيس الحالي للمفوضية الذي سيترك المنصب في نهاية كانون الاول.

وسيتعين ان تصادق الجمعية العامة للامم المتحدة التي تضم 193 دولة على تعيين غراندي. وقال دبلوماسيون ان المصادقة من غير المرجح ان تواجه أي معارضة.

وقال دبلوماسيون إن مرشحين آخرين للمنصب كانا جاسمين وايتبريد الرئيسة التنفيذية لمنظمة (انقذوا الاطفال) الانسانية والتي تحمل الجنسيتين البريطانية والسويسرية وأخيم شتاينر رئيس برنامج الامم المتحدة للبيئة والذي يحمل الجنسيتين الالمانية والبرازيلية.

ومن المرجح ان الاعلان عن تعيين غراندي سيكون خيبة أمل لثورنينج شميت التي كانت تسعى الي المنصب منذ ان تنحت في حزيران عن رئاسة الوزراء في الدنمرك.

ولفت دبلوماسيون ومسؤولون بالامم المتحدة لرويترز شريطة عدم الكشف عن هويتهم إلى ان بان قرر مؤخرا عدم تعيين ثورنينج شميت التي ساعدت في صوغ بعض من أكثر سياسات الهجرة تشددا لاوروبا.

وقال دبلوماسي غربي قبل الاعلان الذي صدر يوم الاربعاء إن بان "لا يريد ان ينظر اليه على انه يؤيد مثل تلك السياسات التي تحث عليها الدنمرك ودول اوروبية اخرى.. انه مؤيد بشدة لسياسة (المستشارة الالمانية انجيلا ميركل الاكثر ودية تجاه اللاجئين".

وتتوقع المفوضية ان يتدفق اللاجئون والمهاجرون الى اوروبا بمعدل يصل الى خمسة الاف يوميا هذا الشتاء. ومعظمهم فارون من الحرب الاهلية في سوريا رغم ان كثيرين يغادرون العراق وافغانستان.

في وقت سابق هذا العام تجاهل بان طلبا من عدد كبير من اعضاء الامم المتحدة لابقاء غوتيريس -الذي يرأس المفوضية منذ 2005- في المنصب عاما اضافيا للتصدي لأزمة اللاجئين المتفاقمة

إلى البنك الدولي: أنت "اللغز" لا الثورات العربي الجديد

حديثاً مع المدير الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط في البنك الدولي فريد أجرت "العربي الجديد"، العام الماضي، خلال زيارته لبنان، سألنا بلحاج أكثر من مرة عن الفساد الذي يسيطر على غالبية الأنظمة العربية وتأثيره بلحاج، على الاقتصاد وعلى نشوب الثورات، إلا أن التهرب من الأسئلة كان واضحاً جداً. بعد استخدام أكثر من حيلة في طرح الأسئلة، وفشلها كلها في الحصول على موقف واضح، كان لا بد من الاتجاه نحو طرح سؤال مباشر: "لماذا لا تعلن موقفاً واضحاً يرتبط بطبيعة الأنظمة وببنية الفساد فيها"؟ أجاب بلحاج حينها بعبارة مقتضبة: "ما أريد أن أقوله، إنه إذا كانت دول المشرق العربي كلها مثالية، فليس هنالك حاجة للبنك الدولي، ولا للصحافة الاقتصادية".

بعد عام على هذه الواقعة، أعلن البنك الدولي أخيراً في تقرير نشر على موقعه الإلكتروني أن "المؤشرات الاقتصادية تفشل في التنبؤ بانتفاضات الربيع العربي". وأورد البنك في تقريره، أن "الاعتماد القديم على المؤشرات الاقتصادية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أخفى مستوى الإحباط والسخط بالمنطقة قبل أحداث الربيع العربي". لا بل وصف البنك هذا الأمر بـ "اللغز". هل هو لغز فعلاً؟ أم أن المشكلة مرتبطة بآليات عمل البنك الدولي، واتجاهه الواضح في التعاون مع حكومات وأنظمة فاسدة، والركون إلى مؤشرات هذه الأنظمة في إصدار تقارير بمعلومات مغلوطة؟

ما صدر عن البنك الدولي مستفز فعلاً، لا بل يوحي بفوقية تصل إلى حد استغباء الشعوب. وبرغم "النقد الذاتي" الخجول الذي أعلن عنه البنك في طيّات تقريره، فإن إعادة الفشل في التنبؤ بالثورات العربية إلى "المؤشرات الاقتصادية" بشكل مجرد تماماً عن توصيف دقة هذه المؤشرات أو عدمها، يوحي بأن البنك يستخدم آليات الأنظمة العربية ذاتها، في تجهيل "الفاعل" ومعالجة النتائج بلا تشريح الأسباب بشفافية خالصة. لا بل إن تقرير البنك المؤلف من 56 صفحة، يتعاطى مع معاناة ملايين العرب على أنها حقل تجارب لسياساته. وهو كمن يقول: "لم ننجح في معرفة انزعاج الشعوب من السياسات التي تطبقها الأنظمة إلى درجة قيامها بثورات، سنسعى لتنفيذ آليات أخرى". وكأن فشل وتعسف وانحياز السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي طبقت ولا تزال مستمرة في بلدان الثورات والدول الأخرى، تحتاج إلى معجم مريخي لفهمه وتحليله!

يقول التقرير إن "المنطقة كانت تحقق تقدماً مطرداً نحو بلوغ هدفي البنك الدولي المتمثلين في إنهاء الفقر، المدقع وتعزيز الرخاء المشترك، باستثناء اليمن

طبعاً، ستكون هذه النتيجة متوقعة، حين يعلن البنك قبل عام واحد من إحراق البوعزيزي نفسه احتجاجاً على جور البطالة، أن معدل البطالة في تونس وصل إلى 3.8% فقط ويصفه البنك بأنه من أدنى المعدلات في الشرق الأوسط. وبالتأكيد، لن يكون بلوغ الأهداف هذه صعباً، حين يخرج البنك الدولي برقم ليحدد نسبة البطالة في مصر في دراسة نشرها في العام 2011، قبل سبعة أشهر من انطلاقة الثورة بـ 9.4%، في دراسة بعنوان "الفقر في مصر/ 2008-2009"، مستنداً بذلك إلى الإحصاء المركزي المصري. وينسحب هذا الواقع طبعاً على بلدان أخرى.

ويسأل التقرير: "هل كان التفاوت الاقتصادي أعلى كثيراً مما تشير إليه بيانات إنفاق الأسر المعيشية؟ أم هل كانت المظالم مرتبطة بعوامل أخرى بخلاف التفاوت الاقتصادي، مثل تدهور نوعية الحياة بشكل عام، أو تنامي الفساد، أو انعدام الحرية"؟ لا بل يتابع التقرير أنه يريد أن يجد "إجابة ممكنة على لغز غياب المساواة في العالم العربي"!

بطبيعة الحال، سيعتبر البنك الدولي أن غياب المساواة في العالم العربي "لغز"، حين يقوم بقياس مؤشرات البلدان بمعايير موحدة، ويتعامل مع الأرقام الرسمية بثقة لا تستدعي منه الشك حتى لو كانت تتناقض تماماً مع الحقيقة التي تعيشها الشعوب.

تقرير البنك الدولي الذي مر "مرور الكرام" في غالبية الصحف العربية، لم يتلقفه عدد من خبراء الاقتصاد العرب ، خصوصاً أنهم يتابعون ما يصدر عن البنك، (البنك الدولي فانوس سحري للحكومات العربية :ببساطة (اقرأ ملف وقد وجهوا انتقاداتهم في السابق إلى عدد من المؤشرات المرتبطة خاصة بالفقر والبطالة، والتي أعطت صورة وردية عن بعض الأنظمة، لتستخدمها الأخيرة كصك براءة تجاه ما ترتكبه بحق الناس.

يعرّف البنك الدولي مهمته بتحقيق هدفين: إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء. إلا أن البنك الذي شارك الأنظمة العربية إعداد التقارير الوردية عن واقع الشعوب العربية، يستغرب "لغز" انطلاقة الثورات. بديهي، فتمكين الدول للاستدانة من البنك، يستوجب طمر الرأس في الرمل.

FPM, LF decide to attend legislative session
The Daily Star

Free Patriotic Movement head Michel Aoun and Lebanese Forces leader Samir Geagea Wednesday hailed as victory a compromise that paved the way for their participation in a controversial legislative session. “Today is a happy day with the recent developments, all the problems with the parliamentary session’s agenda have been removed,” Aoun told a news conference at his Rabieh residence. He also said there was unanimous agreement over intractable issues, particularly nationality, electoral and municipal funds draft laws.

The LF and the FPM agreed to attend Thursday’s legislative session after receiving assurances from the Future Movement that the electoral law, which both parties have been lobbying to top Parliament’s agenda, will be taken up in a future session after Thursday. Former Prime Minister Saad Hariri said in a statement that his group would not attend any session after Thursday’s if it did not have the electoral law on its agenda.

“We will attend the legislative session tomorrow and endorse the suggested bills, especially those relating to loans and international agreements,” Aoun said. He also congratulated Lebanese citizens on the compromise and hoped cooperation would continue.

Similar congratulations were extended by Geagea. “I congratulate the Lebanese people on the understanding that has taken place the past two days,” Geagea told a news conference at his Maarab residence. “We hope we can congratulate them on a new president in the near future.”

Geagea also hailed the Future Movement’s decision not to attend any other legislative session if a parliamentary electoral law was not placed on the agenda. “This way we can ensure that we attained the parliamentary majority to enact a new parliamentary election law.”

He thanked former premier Hariri for “the stance he took by agreeing with us after we had agreed with the FPM.”

Progressive Socialist Party leader MP Walid Jumblatt commented on the development by saying: “This is a positive step and we have huge hopes that this will result in turning a new page among the Lebanese political powers.” He also thanked all the parties and individuals that strove to reach compromise. “We hope this method of reconciliation will continue in the way we deal with all our issues,” he added.

Geagea and Aoun then called Maronite Patriarch Beshara Rai and informed him of the discussions being held ahead of Thursday’s legislative session. FPM MP Ibrahim Kanaan and LF media officer Melhem Riachi later met with Rai at his home and discussed the developments related to the session.

“The Maronite patriarch welcomed the cooperation between the FPM and the LF,” Kanaan said during a news conference after the meeting. “We hope the development of this cooperation extends to everyone on a national scale.”

Riachi considered the victory to belong to all Lebanese. “We are honored by this victory because retaining nationality is a victory for all Lebanese ... Muslims before Christians and all those who believe in coexistence,” Riachi said. He was referring to a nationality draft law proposed by the LF and the FPM, which is set to be endorsed during Thursday’s Parliament session under the agreement.

But Kataeb Party leader and MP Sami Gemayel insisted that no Parliament session should convene except to elect a president.

“MPs have no right to do anything except elect a president,” Gemayel told a news conference. He decried what he considered an unconstitutional act by all the parties attending the session.

“Moving away from the text of the Constitution paves the way for ... the law of the jungle,” he said.

“Our decision to elect a president is a self-made decision and is for the Lebanese to make,” Gemayel said.

The Kataeb Party announced it would be holding a rally Thursday at 9 a.m. at the party’s main headquarters in Beirut. “It is not a demonstration, it is a symbolic sit-in staged by university student associations,” Kataeb MP Elie Marouni told The Daily Star.

Salam: Lebanon will uphold disassociation policy on Syria
The Daily Star

Prime Minister Tammam Salam said Wednesday that Lebanon would uphold the disassociation policy on Syria’s war, reiterating calls for a political solution to end the crisis in the neighboring country.

Syria talks to decide who to craft war-torn country’s future
The Daily Star

Talks on the Syrian conflict in Vienna this weekend will focus on deciding which opposition groups should negotiate with President Bashar Assad's government and which should be designated as terrorists, sources said Wednesday.

The discussions will bring together around 20 countries and international bodies to hammer out a road-map for peace to end Syria's more than four-year civil war, and diplomats said working level talks are set to begin in advance Thursday.

Western officials have already dismissed a Moscow-authored political reform plan touted for the meeting -- the second in Vienna in less than a month -- saying it does not clarify what will happen to Assad.

Previous attempts to end the civil war, which has killed more than 250,000 people and forced millions from their homes, have stumbled over his fate. The West insists he must go, while Russia and Iran support the government.

Diplomatic efforts to resolve the conflict have gathered pace since Russia launched airstrikes in Syria in late September.

Moscow said they are aimed at stopping terrorists in the country, but Western powers have accused Russia of trying to help Assad's forces and the intervention has further soured already tense relations between the two sides.

Jordanian King Abdullah II Wednesday criticized the "Cold War mentality" that has hampered previous negotiations involving Russia and the West, saying Moscow is a key player in talks to clinch a political solution to the Syrian crisis.

"Working together in Syria allows us to build a block to be able to cope. We must do so together, we help each other. We need to be synchronized," he said in an interview with television channel Euronews.

- Opposition vs terrorists -

A Western source in Beirut told AFP the talks would aim for broad international agreement on opposition representatives to discuss a political transition with Assad's government.

"Each country will be able to submit names which will then have to be reduced to between 20 and 25 people to be divided into two commissions, one on political reforms and the other on security," the source told AFP.

A European diplomat said an international preparatory commission will start work Thursday on pulling together the opposition lists, and which should be classified as "terrorist" organisations.

The distinction has been a source of contention between Assad supporters, such as Russia and Iran, and opposition backers in the West and the Arab world.

Russia has submitted a 38-person list, including three former heads of the exiled opposition National Coalition and its current president, Khaled al-Khoja, according to the Western source.

Saudi Arabia had put forward 20 names and Egypt 10, the source said.

Russia's Foreign Minister Sergei Lavrov and his Iranian counterpart Mohammad Javad Zarif echoed the sentiment, agreeing in a phone call the talks are not a "substitute for negotiations between Syrians," according to a statement from Moscow.

Neither representatives of the Syrian government nor opposition groups are expected to attend this stage of the dialogue, and a member of the National Coalition criticized the process.

"Each state wants to send its representatives in the name of the Syrian opposition," said Samir Nachar.

"It's regrettable that the choice does not represent the interests of the Syrian people, and this process will not lead to a settlement of the Syrian crisis," he said.

- 'Back-of-the-envelope stuff' -

The United States and its European and Arab allies are demanding that Assad be forced to step down during the transition of power, but Iran and Russia disagree.

Western diplomats have dismissed the Russian plan, presented nearly two weeks ago, with one U.N. Security Council diplomat describing it as as "back-of-the-envelope stuff" and "not the answer".

It proposes an 18-month constitutional reform process, led by a constitutional commission made up of from "domestic and outside opposition" groups, not chaired by the president.

This would be followed by simultaneous parliamentary and presidential elections after the constitution is approved in a referendum.

But the document did not specify whether Assad could stand in those elections, while officials also took issue with its stipulation that the new president would be in charge of the military and intelligence services.

"That just isn't enough," said the Security Council diplomat, who asked not to be identified.

"It has to be part of the final deal that the end point will not have Assad in power."

Iran's President Hassan Rouhani, meanwhile, said any resolution must focus on setting up a strong government in Damascus, not just Assad's fate, telling television channel France 2: "(it is) not a question of a person, it is a question of security and stability".

"What country has managed to fight terrorism without a strong state to fight terrorism?" he said in the interview, also broadcast on Europe 1 radio.

Editorials /الرأي

بري يكسب جلسة... و الحريري يقفل أبواب المجلس !
السفير- ايلي الفرزلي

ما دام الجميع يعرف أن الحل سيأتي لا محالة، لم يكن من داع لرفع السقوف والإيحاء أن الدنيا ستنقلب رأساً على عقب وأن «النواب لن يتمكنوا من الوصول إلى المجلس» بسبب أمواج العونيين والقواتيين التي ستملأ الطرق. كان المطلوب حلاً يُنزل الجميع عن الشجرة بعدما امتشقوا أغصانها وتاه الجذع عنهم. ولأن الوقت صار داهماً، تحركت كل الماكينات من كليمنصو إلى الرياض فمعراب ثم الرابية وصولاً إلى عين التينة.. فنضج الحل. كرر جورج عدوان مراراً للصحافيين الصابرين في المجلس برغم تخطي عدد جلسات الرئاسة الثلاثين: انتظروا الساعة الثالثة. وبالفعل، نحو الساعة الثانية، وبعد انتهاء لقاء الرياض الذي جمع الرئيسين تمام سلام وسعد الحريري والوزراء: سمير مقبل، وائل أبو فاعور، جبران باسيل وعلي حسن خليل، كان الحريري يصدر بيانه المفتاح. فأعلن الالتزام بعدم حضور أي جلسة بعد جلسة اليوم ما لم تكن مخصصة لمناقشة قانون الانتخاب بهدف التوصل إلى صيغة لإقراره. وهي فكرة تبلورت مع خروج وفد «14 آذار» من عين التنية منذ يومين خالي الوفاض، حيث عمل النائب أحمد فتفت بعدها على تسويق مبدأ «إذا رفض بري الالتزام فلنلتزم نحن».. وهكذا كان. وقد ترافق ذلك مع تخلي كتلة «المستقبل»، في اجتماعها مع «القوات» و «التيار» في المجلس، عن التعديلات التي كانت قد طرحتها على اقتراح قانون استعادة الجنسية.

»يوم سعيد«
بعد ذلك، انتقل النائب ابراهيم كنعان إلى عين التينة، فخرج معلناً «انتصار لبنان»، ولاقاه العماد ميشال عون من الرابية في «اليوم السعيد» ليشير إلى أن «التكتل» سيحضر الجلسة، وهو ما أكده سمير جعجع أيضاً.
انتهت الجولة. مَن الرابح؟ ربما هو الرئيس نبيه بري الذي لم يتراجع قيد أنملة عن إصراره على عقد الجلسة في موعدها وبجدول أعمالها المقر سابقاً، أي بدون قانون الانتخاب، أضف إلى نجاحه في فتح أبواب المجلس بعد عام من الشلل. وربما هو «التيار الوطني الحر» الذي كاد ينسى طعم الانتصارات، فإذ به يرفع لواء إنجازين ستحققهما له الجلسة التشريعية، يتمثلان بإقرار قانوني استعادة الجنسية وتوزيع عائدات الخلوي. وربما هو «القوات اللبنانية»، الذي كرس نفسه حيثية تجيد اللعب على التوازنات كما تشاء، فأقنعت عون أن عصفوراً في اليد أفضل من عشرة على الشجرة وأن وعداً بطرح القانون جدياً في الجلسات التي تلي جلسة اليوم أفضل من حرقه اليوم.
وفي المحصلة، صحيح أن الحل جاء شبيهاً بما كان يتم تداوله خلال اليومين الماضيين، إلا أنه لم يتضمن التزاماً من بري بموعد نهائي لإقرار القانون الانتخابي، كما كان يطالبه «القوات» و «التيار»، لأن ذلك من صلاحيات المجلس مجتمعاً. وحتى أنه لم يضطر للالتزام بتخصيص الجلسة المقبلة لقانون الانتخاب، بعدما تكفل «المستقبل» بإعفائه من ذلك. فغياب الأخير عن أي جلسة لا تخصص لقانون الانتخاب يعني أنه لن يكون بالإمكان تأمين نصاب انعقادها. وبذلك لم يضع بري، برعاية «المستقبل»، القانون الانتخابي على سكة، ليس واضحاً متى تصل إلى محطتها، لكنه تخلى، بالشكل، وبالتكافل مع وليد جنبلاط، عن توصية سابقة كانت تقضي بعدم إقرار قانون الانتخاب قبل الانتخابات الرئاسية. كما التزم بتشكيل لجنة نيابية مصغرة، مع مهلة شهرين لإعداد قانون انتخاب، ترفع توصيتها إلى اللجان المشتركة، وفي حال عدم اتفاقها تعمد اللجان إلى التصويت على القوانين، ثم ترفعها إلى الهيئة العامة التي لن تناقش أي أمر آخر.
قانون الانتخاب إلى التسوية الشاملة؟
كيف تُصرف هذه التسوية؟ الكلام مجاني وإعلان الانتصارات من أي جهة أتى لا يلغي حقيقة أن القانون الانتخابي هو مسألة معقدة جداً، وأن الحديث عن مواعيد للبت فيه ليس سوى كلام معسول لا يمكن صرفه، طالما أن التسوية الشاملة ما تزال بعيدة. علماً أن تجربة اللجنة المصغرة سبق واختبرت مع إقرار التمديد للمجلس النيابي، حيث اتفق حينها على أن تعود لجنة قانون الانتخاب للاجتماع لمدة شهر، قبل أن يحال الموضوع إلى الهيئة العامة في حال الاتفاق أو عدمه، فإذا بالنتيجة تطيير قانون الانتخاب لسنة نتيجة الخلاف بشأن أولوية السبق: قانون الانتخاب أو الانتخابات الرئاسية. يعرف الحريري ذلك جيداً، ويعرف أنه استطاع أن يرمي قانون الانتخاب بعيداً.. وما قاله السيد حسن نصر الله أمس عن أن «قانون الانتخاب ليس بنداً عادياً يذهب بالمجاملات أو بالمزايدات» يؤكد أيضاً أن قانون الانتخاب ليس تفصيلاً يمكن إقراره في غفلة من الزمن.. لأنه «يعني مصير البلد ويعني لمن تسلّم مصيرك ودمك وعرضك ووجودك ومستقبلك وسيادتك وحريتك واستقلالك.« لكن مع ذلك فإنه في «المستقبل»، كما في «حزب الله»، ثمة من يقتنع أن إمكانية تحقيق الخرق في مسألة قانون الانتخاب لن تكون صعبة، إذ لن يحتمل أحد إقفال المجلس النيابي والحكومة إلى حين التسوية الشاملة التي ما تزال بعيدة، أضف إلى ذلك أن الاختلافات بين قانوني «14 آذار» وبري ليست كبيرة، ويمكن معالجتها من خلال زيادة الغموض في القانون الموعود.
ذلك قد يكون سابقاً لأوانه، فالأولوية الآن هي لتمرير جلسة اليوم بأقل الأضرار الممكنة، بعدما تنفس الجميع الصعداء، ولا سيما «حزب الله»، الذي يذل جهوداً ٌ استثنائية مع حليفيه لإبعاد الكأس المرة لجلسة تشريعية فاقدة للميثاقية.
الكل سينزل إلى الجلسة التشريعة، التي يعول جنبلاط على عملية إنضاجها، «لفتح صفحة جديدة بين الأفرقاء»، باستثناء «الكتائب»، الذي لا يزال على موقفه المبدئي الرافض للتشريع في غياب رئيس الجمهورية. النائب سامي الجميل استبق التسوية بالتأكيد أنها لم تأت إلا على حساب الدستور.
وفي غياب «الكتائب» يُفترض أن تفتتح الجلسة بتلاوة الأوراق الواردة، وهنا سيتناول النواب مسألة القانون الانتخابي، فيعلن بري على الأثر عن الصيغة التي تم التوصل إليها، ثم يبدأ الجد. والجد بلغة تشريع الضرورة يعني ترك الضرورات اللبنانية على جنب والتركيز على الضرورات الخارجية.
حكم المصارف
القوانين المالية هي المشتهى. والمصرفيون لم يكبتوا فرحتهم بتذليل العقبات من أمام عقد الجلسة، وبالتالي تذليل العقبات من أمام القوانين التي تعنيهم. وهم لم يألوا جهداً في الفترة السابقة لبث الرعب في نفوس الناس قبل السياسيين إذا لم تتحول قوانين: «تبادل المعلومات الضريبية» و «تعديل قانون مكافحة تبييض الأموال» و «نقل الأموال عبر الحدود»، إلى أمر واقع.
من المؤكد أن هذه القوانين ستقر، بقوة دفع من الرئيسين بري والحريري قبل غيرهما، لأسباب تتعلق بمصالح اللبنانيين المغتربين وبالضغوط الدولية التي تمارس، لكنه ليس مؤكداً أن تتحقق رغبة المصرفيين في إقرارها كما هي. فالتحذير والتهويل من أن المجلس النيابي لا يمكنه العبث بالنصوص الموضوعة لأنها مطلوبة خارجياً، لن يرهب النواب، ولاسيما منهم نواب «حزب الله»، الرافض للارتهان التام للنظام المالي العالمي الذي تقوده

الولايات المتحدة، والمؤمن أنه بالإمكان المواءمة بين مصالح لبنان واللبنانيين وضرورات الانخراط في القواعد المستجدة للنظام المالي العالمي.
ولأن المصارف هي الحاكم الفعلي، وهو ما أكدته المناقشات المطولة لقانون سلسلة الرتب والرواتب والعصي التي وضعت في دواليبه، وما تزال تعيق إدراجه على جدول أعمال الجلة العامة. وهو ما أكدته أيضاً الهبّة الرسمية لإقرار القوانين المالية، فإن القدرة النيابية على التعديل ستكون محدودة. ومع ذلك، فإن مداولات اللجان أظهرت أن الاعتراضات ستتركز على آلية التقاضي في القانون 318 (تبييض الأموال) والتي يرفض عدد من النواب تركها عند هيئة التحقيق الخاصة التابعة للمصرف المركزي ويطالبون بنقلها إلى القضاء، غير مقتنعين بأن ذلك سيشكل خروجاً عن المطالب الدولية، أضف إلى اعتراض آخر يتعلق بالحصانة الجزائية والقضائية التي يتمتع بها أعضاء الهيئة. والاعتراضات تطال أيضاً القانونين الآخرين من بوابة ضربهما للسرية المصرفية، فالأول يلزم المصارف بكشف حسابات أي مودع مزدوج الجنسية او أجنبي تشك بلاده أنه يتهرب من الضرائب، والثاني يفرض وجود قاعدة بيانات تتعلق بكل حركة الأموال عبر الحدود، مع ما يعنيه ذلك من كشف لحركة نقل الأموال وناقليها وعملياتهم الاقتصادية.
يعرف «حزب الله» أنه مستهدف في الكثير من هذه القوانين، التي تتضمن علناً أولوية «مكافحة الإرهاب»، لكنه مع ذلك لا يعارضها بالمطلق. وبالرغم من القول إن تعريف الإرهاب في القوانين اللبنانية يخضع حكماً للتعريف اللبناني، لكن ذلك، لا يبدو دقيقاً بالممارسة، فكل مشتبه به بالانضمام إلى «حزب الله»، يكون محروماً، في معظم الأحيان، من التعامل مع المصارف اللبنانية، حتى أن بعض النواب اللبنانيين المنتمين إلى الحزب يجدون صعوبة في فتح حسابات لهم في عدد من المصارف.

على الطريقة اللبنانية: كأن شيئاً لم يحدث

الأخبار- نقولا ناصيف

على الطريقة اللبنانية، انتهت ازمة جلسة مجلس النواب الذي يلتئم اليوم على نحو يخرج منها الجميع رابحين، بلا خاسرين ولا ضحايا. لكنهم يربحون خصوصاً على نحو متساو لا يكسر احد احداً في كل اتجاه:

ـــ اولهم الرئيس نبيه بري باصراره على انعقاد الجلسة في موعدها، بجدول الاعمال نفسه بلا نقصان او زيادة، متمسكاً برفض تعديله وادخال مشروع قانون الانتخاب عليه. لم يكن في صدد الموافقة على تأجيل الجلسة وإن لم يكتمل نصابها القانوني، وهو المتيقن سلفاً من توافره، ودافع باستمرار عن وجهة نظره بضرورة التوافق على قانون انتخاب يسبق عرضه على البرلمان.

عندما فاتحه النائبان جورج عدوان وابراهيم كنعان الثلثاء بوضع قانون الانتخاب في جدول اعمال الجلسة التالية لمجلس النواب مع مشروع سلسلة الرتب والرواتب، علّق: ماذا اذا لم نتفق على مشروع، ماذا نفعل بالجلسة؟ هل نغلق المجلس حتى نتفق على صيغة؟ قال ايضاً: اتفقوا على قانون (التيار الوطني الحر والقوات اللبنانية) وانا موافق عليه. انتظر جوابهما الذي لم يأتِ منذ الثلثاء.
اكثر من مرة ردد رئيس المجلس في اليومين المنصرمين امام زواره النواب: لا يمكن مطالبتي من تحت الطاولة بوضع قانون الانتخاب في جدول الاعمال، في وقت تتعذر مناقشته والاتفاق عليه عندما يصبح فوق الطاولة.
انطوت تسوية الرئيس سعد الحريري على هذا المخرج باقتصار جدول اعمال جلسة اليوم على البنود المالية.
ـــ تساوى الرئيس ميشال عون ورئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع في كسبهما سلفاً تعهداً قاطعاً بالتصويت على اقتراح القانون المكرر المعجل باستعادة الجنسية، وكانا تشبّثا باقراره وليس ادراجه في جدول الاعمال فحسب، ما حتم ثلاثة اجتماعات للثلاثي المسيحي وتيار المستقبل لمناقشته والتوافق على صيغته النهائية. بيد ان عون ربح ايضاً تعهداً مسبقاً باقرار اقتراح عائدات البلديات من الهاتف الخليوي.
ـــ نجح رهان حزب الله في تعويله على عامل الوقت منذ السبت حتى الساعات القليلة المنصرمة، وخصوصا من خلال زيارتين لموفديه حسين خليل ووفيق صفا في اليومين الاخيرين، لاتمام تسوية لا ترجح احدى كفتي بري او عون.

وهو ما عبر عنه امس الامين العام السيد حسن نصرالله بموقف ساوى بين ضرورة اجتماع مجلس النواب والخوض في قانون جديد للانتخاب.

شأن اكثر من مرة، وجد الحزب نفسه محرجاً في النزاع المحموم الذي لا يرتوي بين بري وعون، وحاول على الدوام عدم تغليب وجهة نظر على اخرى، وهو يحافظ في الوقت نفسه على تماسك الثنائية الشيعية وخصوصا مع رئيس المجلس، وعلى «ورقة التفاهم» مع عون وعدم بث الظنون والشكوك فيها. ليست مفارقة ان حزب الله الذي جارى عون في مقاطعته جلسات مجلس الوزراء فتغيب وزيراه بينما حضر وزيرا بري، هو نفسه يقف بقوة الى جانب رئيس المجلس ويدافع عن التئام جلسات البرلمان والتشريع وان لوّح حليفه الآخر بمقاطعتها. الا انه ايضاً الحزب نفسه الذي ابتعد عن رئيس تكتل التغيير والاصلاح حينما ايّد تأجيل تسريح القيادات العسكرية والامنية مرتين على التوالي، وحينما وقع وزيراه على مرسوم فتح دورة استثنائية لمجلس النواب في ايلول رفضه عون والوزراء المسيحيون فلم يبصر النور. ها هو نفسه ـــ بعد طول معارضة ـــ ينضم الى التصويت مع اقتراح استعادة الجنسية وكان من ابرز معارضيه.

ـــ ربح تيار المستقبل ايضاً وايضاً اذ بدا رئيسه واجهة التسوية من خلال بيان فصل بين القوانين المالية وقانون الانتخاب في الجلسة نفسها، الا انه علق المشاركة السنّية في اي جلسة مقبلة لمجلس النواب لا تكون مخصصة لمناقشة قانون الانتخاب، في وقت لا يخفى ان التيار اول مَن يعارض الخوض في قانون جديد للانتخاب بذرائع شتى احدثها ـــ وليس آخرها ـــ عدم صواب اقراره قبل انتخاب رئيس الجمهورية.

لم يكن تيار المستقبل اقل احراجاً من حزب الله، وهو يجد نفسه للمرة الثالثة وجهاً لوجه مع جعجع، بعد اولى عندما قفز حليفه الى تأييد اقتراح اللقاء الارثوذكسي وثانية بعد ترشحه لرئاسة الجمهورية من دون تنسيق مسبق. في الايام الاخيرة امتعض نواب التيار من مواقف جعجع ومغالاته في الانضمام الى عون، في اكثر من اشارة سلبية مباشرة الى اهتزاز تحالفه مع تيار المستقبل، قبل ان يسارع الحريري الى الايعاز الى هؤلاء بعدم الرد او الدخول في اشتباك اعلامي مع جعجع.

في المخرج التسوية الذي ارضى عون وجعجع ـــ الخصم والحليف ـــ لجأ الحريري الى مناورة سبق ان عمد اليها في تشرين الثاني 2014 على ابواب نهاية الولاية الممددة الاولى للبرلمان، بقوله انه لن يشارك في الانتخابات النيابية، ما حمل بري على قيادة معركة التمديد الثاني. في طبعة مطابقة للمناورة نفسها، لا يشارك الحريري في جلسة عامة تلي جلسة اليوم لا تقتصر على قانون الانتخاب، وهو بذلك يلجأ الى استخدام سلاح الميثاقية بحجب الحضور السنّي عن جلسة لا تستجيب هذا الشرط.

لكن ما يلتقي عليه الافرقاء هؤلاء جميعاً بلا استثناء، ان اياً منهم لا يصدق حقاً ان في وسعهم الاتفاق على قانون جديد للانتخاب ما ان يُدرج في جدول الاعمال ـــ شأن انتخابات الرئاسة ـــ قبل جلاء الغبار من وراء الحدود الشرقية..

جلسة اليوم: ممنوع فرط "التهدئة"!
النهار- على حماده

أخيراً حلّت الأزمة الناشئة حول جلسة تشريع الضرورة، والتي اعطيت خطأ صبغة صدام اسلامي - مسيحي، في حين انها اندرجت اساساً في اطار الخلافات السياسية التي لا طابع طائفياً لها، وفي اطار القراءات السياسية المتباينة

لما هو ضروري وما هو غير ضروري. واذا كانت من قراءة واقعية للحل الذي تم اجتراحه بالأمس، فإنه يؤكد على ان القرار بالمحافظة على تفاهمات "التهدئة " واستطراداً الابقاء على الحكومة، وتحاشي انزلاق الوضع اللبناني نحو منحدرات خطرة في المرحلة الحالية لا يزال قائما. في هذا الاطار لا بد من التذكير ان قرار "التهدئة " القائم والخاضع لـ"حراسة" الأطراف المحلية المقررة لا يزال عنوان المرحلة، ولن يتغير قبل ان تتبلور صورة الوضع في سوريا. بمعنى آخر، الوضع في لبنان على علاته ومساوئه مجمّد حتى اشعار آخر. لا توجد قوة راغبة في تفجير البلد، مما يعني ان السقوف محددة لكل ازمة، اقله في المدى المنظور.

بناء على ما تقدم، ما كان للاعتراض الثنائي المسيحي (التيار الوطني الحر - القوات اللبنانية) ان يصل الى نقطة اللارجوع لاسباب عدة، اولها ان "التهدئة" اصلب مما يُعتقد، وثانيها ان الثنائي يدرك حدود الاعتراض حق المعرفة واي منهما مستعد لأن يراهن على تقارب تكتيكي مستجد لاسباب تتعلق بالتنافس على نبض الشارع المسيحي على حساب تحالفات استراتيجية عميقة الجذور تبدأ في لبنان وتصل الى عاصمتي القرار الاقليميتين الكبريين اي طهران والرياض. وثالثها معرفتهما ان عمق الأحقاد بين قيادتي الشارعين السني والشيعي كبير للغاية، الى حد يحول "التهدئة " الى تسوية حقيقية، وخصوصا ان الأمين العام لحزب الله حسن نصرالله يدعو دائما كما فعل البارحة في خطابه بمناسبة "يوم شهيد المقاومة" الى "تسوية شاملة " اي الى مؤتمر تأسيسي مرفوض تماماً من الفريق الآخر.
في الأساس كانت حدود ما سمي جوازاً بـ"الانتفاضة المسيحية" استمرار الانقسام العمودي الكبير بين ٨ و١٤ آذار. كلا عون وجعجع ليسا بوارد الانقلاب على تحالفاتهما الأساسية، وكلاهما غير قادر على تجاوز الأحقاد العميقة التي تفرق بينهما، وكلاهما غير قادر على الثقة بالآخر الى حد الاقدام على قلب الطاولة. وفي النهاية يبقى عون حيث هو، ويبقى جعجع حيث هو أيضاً، خلافهما اساسي حول رئاسة الجمهورية بحيث ان تقاربهما لن يصل الى حد قبول احدهما بالآخر في رئاسة الجمهورية.
اذاً لقد هدأت العاصفة، وحقيقة ما كانت تستدعي كل هذا التوتر. ولكن ما يؤسف له ان يكون بند انتخاب رئيس الجمهورية قد تراجع من الناحية العملية. هذه حقيقة لا يمكن تجاهلها: لقد سلّمت كل الأطراف بالأمر الواقع الناجم عن تعطيل الثنائي ("حزب الله" - "التيار الوطني الحر") انتخاب رئيس جديد لرئاسة الجمهورية على قاعدة ان مفاتيح الرئاسة ليست في لبنان.
اليوم تعكس جلسة "تشريع الضرورة" استمرار "التهدئة" في المدى المنظور لا أكثر ولا أقل!

تصعيد نتنياهو أحادي الجانب... الرهان على خلفاء عباس
العربي الجديد- نضال محمد وتد

خلافاً لتقديرات عدد من المحللين السياسيين والعسكريين الذين اعتبروا، أخيراً، أنّ الانتفاضة الفلسطينية في القدس، هي الثمن الذي تدفعه إسرائيل مقابل سياسة إدارة الصراع التي انتهجها نتنياهو منذ عودته لرئاسة الحكومة عام 2009 لغاية اليوم، تشير تصريحات نتنياهو في اليومين الماضيين، خلال لقائه بالرئيس الأميركي باراك أوباما عازم عملياً على الحكومة الإسرائيلية والمقابلات الصحافية المختلفة والندوات التي شارك فيها، إلى أنّ رئيس مواصلة هذه السياسة وتطويرها والمضي بها قدماً نحو خطوات فعلية ميدانية، تكرّس حالة الاحتلال ريثما "تنضج ظروف مؤاتية" لتحرّك باتجاه تسوية لإنهاء الصراع وفق شروط الاحتلال.

وتدلّ تصريحات نتنياهو، أمس الأوّل الثلاثاء، خلال محاضرة له أمام معهد أميركي مقرّب من الحزب الديمقراطي وإدارة أوباما، "سنتر فور أميركين بروغرس" (Center for American progress)، غلى أنه يمهّد لاتخاذ خطوات أحادية الجانب في الضفة الغربية المحتلة ومستقبل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني.
ونقلت الصحف الإسرائيلية تصريحات نتنياهو، عن أنّه "لا يرى حلاً ممكناً لمسألتَي القدس المحتلة والسيادة على المسجد الأقصى، إذ يجب أن يبقى المسجد الأقصى تحت السيادة الإسرائيلية"، معتبراً أنّ "خطوة إسرائيلية من جانب واحد، يجب أن تستوفي الاعتبارات الأمنية الإسرائيلية وأن تكون جزءا من تفاهمات دولية واسعة".

ونظراً إلى مواقف نتنياهو المعلنة، يمكن الاستنتاج أنّ الحديث يدور عملياً عن انسحاب إسرائيلي من جانب، بل وربما في الواقع، عملية إعادة انتشار القوات الإسرائيلية في أراضي الضفة الغربية، وتعزيز بقاء الاحتلال على مناطق واسعة من الضفة الغربية وفق خريطة الاستيطان الإسرائيلية في الكتل الكبيرة، مع الإبقاء على الوجود الإسرائيلي في غور الأردن تحت مسميات الاحتياجات الأمنية الإسرائيلية. كما يوحي حديثه عن توافق دولي واسع في هذا السياق، باحتمالات توافق إسرائيلي أميركي على موضوع الانسحاب من مناطق في الضفة الغربية من دون الكتل الاستيطانية ومن دون الانسحاب من القدس المحتلة عام 1967. ويأتي الخط الجديد الذي يطرحه نتنياهو، على الرغم من ادعائه أمام أوباما بأنّه متمسك بحل الدولتين، مستنداً بشكل أساسي إلى إقرار إدارة الرئيس الأميركي، وفق تصريحات مستشاري الأخير، أنّ أوباما وصل إلى قناعة أنّه لا يمكن في ما تبقى من وقت لإدارته في البيت الأبيض، أن يتم التوصل إلى حلّ للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وفق مبدأ حلّ الدولتين. اللافت في تصريحات نتنياهو، المستندة إلى إطلاق أوباما ليدَيه في الأراضي الفلسطينية، هو إقراره بأنّه يراهن على مرحلة ما بعد الرئيس الفلسطيني محمود عباس، وإنْ كان على استعداد لإطلاق مفاوضات مع الجانب الفلسطيني من دون شروط مسبقة. وهذا يفسر ادعاء نتنياهو بأنّ عباس يرفض ذلك، ما يعني أن هناك أملاً لمثل إطلاق هذه المفاوضات، قائلاً "وبفعل التغييرات الإقليمية، عند بروز قيادة فلسطينية جديدة تقبل بشروطنا"، بحسب ما أوردت صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية

ويدّعي نتنياهو أن جذور الصراع "لا تتعلق بالمستوطنات، وإنّما برفض القيادة الفلسطينية التسليم بدولة يهودية"، مضيفاً أنّه "في ضوء الفوضى السائدة في الشرق الأوسط، سيكون على إسرائيل أن تحافظ في كل تسوية مستقبلية على حق الجيش الإسرائيلي بالبقاء داخل أراضي الدولة الفلسطينية، لأنّه لا يوجد قوة أخرى قادرة على المحافظة على الأمن بشكل فعّال". وأقرّ نتنياهو بأنّ ذلك يعني "انتهاكاً للسيادة الفلسطينية، لكن أمراً كهذا، مقبول في دول كثيرة، أن يمكث جيش على أراضي دولة ثانية كما هو الحال بالنسبة للقوات الأميركية المنتشرة في ألمانيا وكوريا الجنوبية

تصريحات نتنياهو هذه، وخصوصاً تلك التي أعقبت لقاءه بأوباما قبل يومين، تحدّد عملياً آفاق التحرك الإسرائيلي المستقبلي والأهداف المرجوّة من هذا التحرك، نظراً إلى الظروف الإقليمية في الوطن العربي، وإلى الدعم الأميركي المرتقب في ما تبقى من عمر إدارة أوباما، وما يتبع المهلة التي تعقب الانتخابات الأميركية في نوفمبر/تشرين الثاني في العام المقبل، كمهلة زمنية ضرورية لترتيب الرؤية لدى الإدارة المقبلة، سواء بقي الحزب الديمقراطي في البيت البيض أو عاد الجمهوريون الموالون لنتنياهو بدرجة أكبر من الديمقراطيين. وأمام اعتراف نتنياهو بأنّه "إلى حين نضوج ظروف جديدة، أو بزوغ قيادة فلسطينية جديدة تقبل بالشروط التي يرفضها عباس"، يبقى الهدف الأهم هو منع الانفجار في الأراضي المحتلة، ومنع تدهور الأوضاع الأمنية في الضفة الغربية، وذلك بالتأسيس على مواصلة سياسة القمع الإسرائيلية الهمجية لانتفاضة القدس، مع الإبقاء على سياسة الإعدامات الميدانية، وفرض مزيد من القيود على سكان القدس المحتلة، مع احتمالات الشروع بخطوات تشريعية إسرائيلية لتغيير مكانة البلدات والأحياء الفلسطينية البعيدة نسبياً والتي ضمّتها إسرائيل إلى منطقة نفوذ بلدية الاحتلال ومنحت أهلها "مكانة مقيمين". وسبق لنتنياهو، مع تعاظم شرارة انتفاضة القدس الحالية، أواسط الشهر الماضي، أن تحدّث عن احتمالات سحب هوية المواطنة أو مكانة "المقيمين" من أهالي هذه الأحياء والقرى ومن ضمنها كفر عقب ومخيم شعفاط، وأبو ديس، والتي ظلّت خلف جدار الفصل العنصري الإسرائيلي، والتخلص منها ومن عبئها الأمني. وتراجع نتنياهو في حينه عن هذا الطرح، بعدما تبيّن له أنّ مثل هذا الاقتراح يلزمه تشريع قانوني يتطلب الحصول على أغلبية 80 عضواً في

الكنيست أو أغلبية في استفتاء عام، في حال حصل الاقتراح على أغلبية عادية فقط في الكنيست، لتغيير وتعديل القانون المعروف بقانون القدس. يبدو أن المرحلة المقبلة، في ظلّ تراجع الدور الأميركي لجهة الضغط على حكومة نتنياهو، ستشهد مزيداً من الاستيطان في الضفة الغربية، وخصوصاً أنّ نتنياهو وظّف مجدداً تاريخ المحرقة النازية وأسقطها على الواقع اليوم، مدّعياً أنّ الحديث عن "دولة فلسطينية" يجري بمفهوم يعيد إلى الأذهان، دولة "خالية من اليهود"، هذه العبارة التي لم يتردّد نتنياهو في قولها باللغة الألمانية "يودين راين" لمهاجمة القبول بحلّ الدولتين، من دون اعتراف فلسطيني رسمي بإسرائيل كدولة الشعب اليهودي ودولة القومية اليهودية. وتعني سياسة العودة إلى البناء في المستوطنات، في ظلّ تصريح نتنياهو أنّ أوباما لم يطلب منه وقف البناء، الإمعان في تثبيت مزيد من الحقائق على أرض الواقع، تضمن سيطرة إسرائيل على أجزاء إضافية من الأرض الفلسطينية بحجة "البناء لتغطية حاجات الازدياد السكاني للمستوطنين"، وأخرى كثكنات وقواعد عسكرية إسرائيلي لتأمين الحدود الشرقية لإسرائيل، ومنع وجود أي جيش ثالث بين الجيش الإسرائيلي غربي نهر الأردن والجيش الأردني شرقي النهر، ودفن كل التوصيات التي وضعها الجنرال الأميركي، ألن روس والتي رافقت المبادرة الأميركية التي حاول وزير الخارجية الأميركي، جون كيري فرضها بين عامي 2012 و2014، وجوبهت بمعارضة إسرائيلية شديدة وصلت إلى حدّ وصف كيري من قبل وزير الأمن الإسرائيلي، موشيه يعالون، بأنّه يعاني من حالة هوس بفرض حلّ على إسرائيل.

قراءة في الإنتخابات المصرية

الحياة- خالد عزب

أصبح المشهد السياسي المصري بعد الجولة الأولى للإنتخابات البرلمانية المصرية في حاجة ماسة إلى تقييم شامل. يبدأ المشهد من حزب «النور»، الذراع السياسية للمدرسة السلفية التقليدية، الذي دفع بما يزيد على 300 مرشح على المقاعد الفردية وقائمتين، إلا أن النتائج لم تؤشر إلى ما يريده الحزب. فقد توقع الحصول على 85 مقعداً على الأقل، في الوقت الذي صعد حزب «المصريين الأحرار»، لأنه أجاد اختيار مرشحيه، من بين شخصيات ذات وزن نسبي في دوائرهم، ما يؤشر إلى أن المرشح الفرد هو الذي له الأولوية لدى الناخب وليس الحزب أو برنامج الحزب الذي ينتمي إليه. ففي الإسكندرية اختار في دائرة سيدي جابر وباب شرق طارق السيد الذي حصد 36 ألف صوت في المرحلة الأولى و40 ألف صوت في المرحلة الثانية. بينما يبدو المشهد في محافظة المنيا كاشفاً لذلك. فقد حصل جون طلعت، وهو قبطي، على 40 ألف صوت في المرحلة الأولى، ليرسب في المرحلة الثانية، أمام مرشح آخر للحزب نفسه، أي «المصريين الأحرار».

لكن نتائج الجولة الأولى نفسها أكدت نجاح أقباط للمرة الأولى منذ 60 عاماً في دوائر فردية في أسيوط والمنيا والعمرانية، ومن لم ينجح دخل انتخابات الإعادة، ما يؤكد إدراك المصريين لمفهوم المواطنة وربطه بقدرة المرشح على خدمة الدائرة الانتخابية وتمثيلها.

وعلى رغم الانتقادات التي وُجهت إلى المعركة الانتخابية من أحمد مرتضى منصور وعمرو الشوبكي، والتي فاز فيها الأول، فهناك إجماع على أن هذه الانتخابات لم يشُبها تزوير، وهذا يؤكده فوز كمال أحمد، وهو ذو ميول ناصرية ولم يفز لمرة واحدة في عصر مبارك. كذلك فاز الشاب هيثم أبو العز الحريري، ابن المناضل السياسي الشهير، وأحد أيقونات ثورة كانون الثاني (يناير) 2011، ما يؤكد أن مقاطعة الشباب لهذه الانتخابات أضاعت عليهم فرصة التأثير في الحياة السياسية المصرية.

أما عن الإقبال على الانتخابات والذي تجاوز نسبة 20 في المئة، وهو إقبال ضعيف، فيعود لعزوف البعض عن المشاركة، إما بسبب الإحباط السياسي، أو الاطمئنان الكامل للدولة. وبالتالي هناك شعور لديهم بأن البرلمان ما هو إلا استكمال للمشهد ليس إلا.

ولكن تشير المؤشرات من الآن الى أن الانتخابات ستشهد مستقبلاً مشهداً مختلفا كلياً، إذ تأكد عدم تدخل السلطة في الجولة الأولى منها، ليؤكد ذلك أن الطريق إلى التغيير يأتي عبر الصندوق وليس عبر العنف، وهو ما لا يصب حتماً في مصلحة الإخوان المسلمين، الذين بثوا اليأس في نفوس أنصارهم، فقاطعوا الانتخابات.

البرلمان القادم في مصر مزيج من خليط متعدد ليست له ملامح، لكن البرلمان الذي سيليه سيشهد ملامح مختلفة للقوى السياسية بخاصة من تيارات جديدة غير ظاهرة على الساحة حالياً، وهذا من شأنه أن يغيّر موازين القوى السياسية في مصر المستقبل.

We can't afford two-year pause in peace bid
The Daily Star- Rami Khouri

The dangerous and destructive situation on the ground in Israel-Palestine is painful for both parties, though Palestinians are being killed at a rate seven times faster than Israelis, so the situation is not a symmetrical one that should elicit simplistic calls for all sides to restrain themselves and stop killing each other. Restraining oneself and stopping the killings are useful acts which we should aim for; but they would be almost meaningless if Israel's existing occupation/colonization/annexation/siege and apartheid-like policies remain unchanged. Because in that case the outbursts of violence by both sides would certainly resume some months down the road as they have since 1967, in fact regularly since 1947-48. If the underlying problem is not resolved, we will continue in perpetuity to experience the symptoms of the violence and loss of life on both sides.This is bad enough news to grasp, but there is something even more troubling in the immediate situation, and for the coming two years at least. This is the advent of the traditional two-year pause in American involvement in mediating Palestinian-Israeli peace. (Some more sinister than myself would say we have actually just experienced a 20-year pause in serious American mediation, which has achieved zero results since the Jordan-Israel peace treaty of 1994.) Traditionally, American presidents who try to mediate an Israeli-Palestinian peace agreement stop trying in the third year of their second term, because they are considered lame duck presidents who should leave any new diplomatic initiatives for the next president and Congress that are elected.

Then the newly elected president usually requires one year to name key officials in the new administration, get briefed about the complexities of the Middle East, work out relations with Congress and the assorted lobby groups in Washington, D.C., and meet the main actors in the region and abroad who must be engaged.

The danger today stems from the fact that conditions on the ground in Israel and Palestine do not partake of this two-year pause. Pubic opinion and political elites both continue what they were doing, which is a terrifying combination of fear and extremism that spill into

criminality among public opinion, and equally criminal incompetence or lack of seriousness on the part of the two leaderships.

Public opinion in both Israel and Palestine has hardened and shifted dangerously toward accepting, advocating or anticipating violence and death as inevitable for both of them. This is evident in the street murders that both sides continue to carry out, which are all the more worrying because they are the work of angry individuals who are beyond the control of organized political groups or government forces. When spontaneous murder becomes institutionalized in the daily fabric of ordinary citizens' lives, society has a very serious problem on its hands.

This is made worse by recent public opinion polling data that shows how widespread these sentiments have become. Israeli polling last week showed that a small majority of citizens accepts that Israelis should shoot to kill any Palestinian they see attacking, or is believed to be planning to attack, an Israeli. No arrest, no evidence, no proof, no rule of law – just shoot to kill if you feel threatened is now the policy of a majority of Israelis.

Things are just as troubling on the Palestinian side, also according to new polls that show that a majority of all Palestinians (57 percent) supports the use of violence to end the Israeli occupation. Among the younger generation of 18-29-year-olds that is doing most of the street fighting and killing of Israelis, that support reaches 72 percent (compared to lows of 15-20 percent support for violence 20 years ago right after the Oslo Accords were signed).

So putting on hold now for two years serious diplomacy aimed at reaching a permanent peace agreement will only allow these attitudes of militancy and murder to continue their upward trends.

Dr. Khalil Shikaki, director of the Palestinian Center for Policy and Survey Research in Ramallah, also notes that his latest poll this summer showed two important new trends among Palestinians: 80 percent believe that Palestine is no longer the primary Arab cause, and around two-thirds have lost confidence in the Palestine Liberation Organization and the Palestinian Authority headed by President Mahmoud Abbas. In fact, two-thirds of Palestinians demand the president's resignation, alongside a majority that supports a return to armed intifada.

This is not a situation that can be put on hold for two years. It requires serious Arab, Israeli and international diplomatic efforts – akin to the recent Iran talks – that engage a range of important world powers who find a way to respond to the legitimate needs and rights of both Israelis and Palestinians. The Americans have shown they cannot do this on their own.

ما بعد Beyond2015

الملك سلمان يقترح إطاراً تنظيمياً وقانونياً لتعزيز التبادل
الحياة

أكد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز أهمية العلاقات بين الدول العربية ودول أميركا الجنوبية، وحرص السعودية على تنميتها وتعزيزها في المجالات كافة. وقال في كلمة استهل بها القمة الرابعة لدول المجموعتين في الرياض أمس، «إننا نشعر بالارتياح للتوافق والتقارب بين وجهات نظرنا تجاه عدد كبير من القضايا والمسائل الدولية». وأشاد بالمواقف الإيجابية لدول أميركا الجنوبية المؤيدة للقضايا العربية، وخصوصاً القضية الفلسطينية. وقال: «نتطلع إلى تنسيق مواقفنا تجاه القضايا المطروحة على الساحة الدولية، ومكافحة الإرهاب، والتطرف، ونشر ثقافة السلام والحوار».

وأضاف الملك سلمان بن عبدالعزيز أن «فرص تطوير العلاقات الاقتصادية بين دولنا واعدة ومبشرة بما يحقق نماء وازدهار أوطاننا، ويدفعنا لتذليل العقبات والمعوقات وتشجيع تدفق الاستثمارات ودعمها، وتبادل الخبرات، ونقل التقنية وتوطينها، والتعاون في المجالات كافة. مشيداً بالنمو الجيد في معدلات التبادل التجاري وحجم الاستثمارات البينية منذ انعقاد قمتنا الأولى في برازيليا عام 2005، ولا زالت الآمال معقودة لتحقيق المزيد في هذا المجال، ولهذا فإننا ندعو إلى تأسيس مجالس لرجال الأعمال، والنظر في توقيع اتفاقات للتجارة الحرة، وتجنب الازدواج الضريبي، وتشجيع وحماية الاستثمارات بين دول الإقليمين التي ستوفر إطاراً تنظيمياً وقانونياً لتعزيز تدفقات التجارة بينها».

وأعرب الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي، في كلمته أمام القمة، عن ثقته بأن توافر الإرادة السياسية والأرضية المشتركة ستمهدان الطريق أمام هذا المنتدى للانطلاق نحو آفاق رحبة من التعاون. وذكر أن التطور الملموس للتبادل التجاري بين المجموعتين من ستة بلايين دولار في عام 2004 إلى أكثر من 33 بليوناً «هو انعكاس حقيقي للترابط بين الجانبين، ولا تزال هناك فرص لزيادة هذا التقارب». وأشار الرئيس المصري إلى أن المنطقة العربية تشهد تطورات «غير مسبوقة تتعرض خلالها كياناتها لتهديد حقيقي للعيش المشترك لشعوبها». وأضاف أن جماعات حاولت تغيير هوية بعض الدول العربية ومنها مصر، «إلا أن شعب مصر حسم أمره ومصيره برفضه هذه المحاولات».

وحذر السيسي من أن المنطقة العربية تواجه خطر التفكك والانقسام. وأعرب عن تقديره لمواقف دول أميركا الجنوبية الداعمة للقضية الفلسطينية، مؤكداً ضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وإعلان استقلال الدولة الفلسطينية، وعاصمتها القدس الشرقية طبقاً لحدود عام 1967، على أساس حل الدولتين. وقال إن ذلك سيسهم في تحقيق الاستقرار المأمول في الشرق الأوسط.

وشدد الرئيس المصري على أن جهود مكافحة الإرهاب لن تؤتي ثمارها لو اقتصر التعامل على العوامل الأمنية، إذ يتطلب الأمر معالجة شاملة للأبعاد الاقتصادية والثقافية وتلبية حاجات الشباب. وذكر، في ختام كلمته، أن تحقيق الأمن والاستقرار أحد أولويات السياسة الخارجية لمصر لتسوية أزمات سورية وليبيا واليمن.

وأكد المنسق الإقليمي لدول أميركا الجنوبية وزير خارجية البرازيل فيريرا أمام القمة أن هناك مصالح مشتركة بين المجموعتين على رغم التباعد الجغرافي، وأن هناك الكثير من القواسم المشتركة بين البلدان العربية والأميركية الجنوبية. وقال: نرحب بالمهاجرين واللاجئين السوريين في بلداننا. ووصف الإرهاب بأنه «آفة يجب أن نعزز جهودنا وتعاوننا لمكافحتها».

Ministers to discuss 'landing zones' ahead of Paris climate summit
Climate home

The French government hopes to identify 'landing zones' on four critical issues holding up talks on a global climate deal at a meeting of over 70 ministers1 scheduled for this weekend.

The first, outlined in a background document sent to governments on Wednesday, is the vexed question of how to represent the roles of developed and developing countries in a potential agreement.

Other items include proposals for ratcheting up greenhouse gas emission cuts every five years, the potential for a global 'stocktake' on progress pre-2020 and the levels of climate finance on offer.

"The purpose of this pre-COP is not to negotiate the ADP [Paris climate deal] text… but rather to provide the necessary political guidance to the ADP negotiating process, and to come up with proposals for common ground on some of the key political issues that remain open," says the note, seen by Climate Home.

Contentious topics such as how vulnerable countries will be compensated for irreversible climate impacts, known as loss and damage, will also be discussed in an opening session of the 2-day ministerial meeting.

A recent round of negotiations in Bonn ended with the number of proposals for a deal expanding amid widespread anger from poorer nations over the lack of clarity over long term flows of climate finance.

France's chief climate diplomat Lawrence Tubiana said the 55-page draft negotiating text was "manageable" but told reporters the Paris pre-COP meeting would be important to smooth the road towards a deal.

A source close to the French government told Climate Home the goal of the meeting was to identify areas of compromise that could be taken to the main UN summit in Paris at the end of this month.

"The role of this ministerial is to inform what could be the landing zones," the source said. "It's not to write a text or to draft a text, it would be counterproductive compared to the formal process.

“But it’s okay to say: having listened 70 ministers being representative for the main balances in the world, I have a feeling this is the compromise, the landing zone with one or two options remaining.”

Despite fierce verbal exchanges inside the UN negotiations, there appears to be progress between leading developed and developing country blocs.

This week China and France announced agreement over certain elements of a new deal, notably a joint commitment to regular 5-year reviews of global progress.

The EU and Brazil also agree on regular reviews and language surrounding differentiation that could be used in a Paris deal, climate chief Miguel Arias Canete said in a visit to Rio de Janeiro.